**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــــة**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمـــــي**

**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**


**كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم المالية والمحاسبية**

**رقم: .....**

**ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**فرع: العلوم المالية والمحاسبية**

**تخصص: مالية وبنوك**


**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــــي**

**تحت عنوان:**

# دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية

## ( حالـــــة القرض الشعبي الجزائريCPA )


**من إعداد :**

- سراي مليكة
- خميسة أسماء

**تحت إشراف:**

- برابح دلال


**لجنة المناقشـــة:**

| | | |
|---|---|---|
| | **جامعة محمد بوضياف–المسيلة** | **رئيسا** |
| **د. برابح دلال** | **جامعة محمد بوضياف–المسيلة** | **مشرفا و مقررا** |
| | **جامعة محمد بوضياف–المسيلة** | **مناقشا** |

**السنة الجامعية: 2020/2019**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه
الصادق الأمين وعلى صحابته
الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أ ما بعد:
نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا ومباركا على هذه النعمة الطيبة
والنافعة نعمة العلم والبصيرة.
ويشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخاص،
إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وساهم في تذليل
ما واجهتنا من صعوبات ونخص
بالذكر :الأستاذة برابح دلال المشرفة على المذكرة،
التي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها وإرشاداتها ونصائحها القيمة طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

سراي مليكة
خميسة أسماء

**فهرس المحتويات:**


| | |
|---|---|
| **تشكر** | |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري** | |
| **المبحث الأول: مدخل عام للقروض البنكية** | **09** |
| **المطلب الأول: ماهية القروض البنكية** | **09** |
| **المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ومصادرها** | **12** |
| **المطلب الثالث: خطوات منح القرض** | **15** |
| **المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية** | **18** |
| **المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأنواعها** | **18** |
| **المطلب الثاني: تعريف وأهداف إدارة المخاطر البنكية** | **19** |
| **المطلب الثالث: مبادى إدارة المخاطر البنكية** | **21** |
| **المطلب الرابع: عمليات إدارة المخاطر** | **22** |
| **المبحث الثالث: القروض التنقيطي ونماذج تطبيقه** | **27** |
| **المطلب الأول: ماهية القرض التنقيطي** | **27** |
| **المطلب الثاني: استعمالات القرض التنقيطي وخطوات إعداده** | **30** |
| **المطلب الثالث: أهم نماذج القرض التنقيطي شيوعا في العالم** | **36** |
| **المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض التنقيطي** | **42** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **47** |
| **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي** | |
| **المبحث الأول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري** | **50** |
| **المطلب الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري** | **50** |
| **المطلب الثاني: منتجات القرض الشعبي الجزائري ورؤيته الاستراتيجية** | **51** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري _المسيلة_ | 56 |
| المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة | 62 |
| المطلب الاول: انواع القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري | 62 |
| المطلب الثاني: إجراءات تسيير خطر قرض في حالة عدم السداد | 66 |
| المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسية | 69 |
| المطلب الأول: الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة CPA بالمسيلة | 69 |
| المطلب الثاني: مراحل منح قرض بنكي من القرض الشعبي الجزائري ومتابعته | 71 |
| المطلب الثالث: تطبيق خطوات طريقة العرض التنقيطي تمنع قرض بنكي عقاري بالوكالة محل الدراسة | 76 |
| المبحث الرابع: تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي | 89 |
| المطلب الأول: نموذج ألتمان Altman | 89 |
| المطلب الثاني: نموذج كونان وهولدار Conan & Holder | 91 |
| المطلب الثالث: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا | 92 |
| خلاصة الفصل الثاني | 96 |
| خاتمة | 98 |
| المراجع | 102 |

# فهرس الأشكال والجداول

## *فهرس الأشكال:


| الشكل | الصفحة |
|---|---|
| خطوات منح القرض | 17 |
| أدوات المخاطر البنكية | 24 |
| أساليب إدارة المخاطر | 25 |
| مراحل إدارة المخاطر | 26 |
| يمثل منحنى دالة التنقيط | 34 |
| الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري _وكالة المسيلة | 55 |

***فهرس الجداول:**


| الرقم | الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| | المقارنة بين النموذج الشخصي بالنموذج الإحصائي (سكورينغ) | 44 |
| | جدول اهتلاك القرض | 73 |
| | جدول متابعة القرض من قبل القرض الشعبي الجزائري | 75 |
| | يوضح توزيع التنقيط حسب المعايير المعتمدة | 80 |
| | حساب نسب نموذج ألتمان Altman | 90 |
| | حساب نسب نموذج كونان وهولدار Holder & Conan | 91 |
| | حساب نسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا | 93 |

# مقدمـــة

**مقدمة:**

تعتبر البنوك من المنشآت الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني حيث تلعب دورا مهما بغية تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها المختلفة فإنها تساهم في رفع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بتحقيق أهدافها واستراتيجيتها وبرامجها ضمن اطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية وسعيها لبناء مركز استراتيجي متميز من خلال اعتماد اجراءات مالية ومصرفية متعددة وذلك من خلال المنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية وأسعار الخدامات المقدمة لمختلف الزبائن.

وبما أن النشاط الرئيسي للبنك هو منح القروض أو الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك والتي تستوجب ضرورة الثقة والجدية الاقتصادية بين المتعاملين لأن أي عملية منح قرض لا تخلو من المخاطر المتعلقة بالتأخر في السداد، مما يستدعي على البنك القيام بدراسة تحليلية لطلب القرض المعتمد على التحليل المالي ومن الطبيعي أنه إذا كان قرار البنك بتعلق بنواحي التمويلية فإن آثاره سوف تمتد لتشمل مختلف أنشطة ونتائج أعماله لأن القرار التمويلي له أثره المباشر على الربحية والسيولة ودرجة المخاطرة، مما يؤثر في النهاية على رأسمال البنك واحتياطاته الأمر الذي يزيد من أهمية وخطورة اتخاذ قرار منح الائتمان.

وعلى هذا الأساس يعتبر قرار منح القرض عمل معقد حيث يقوم البنك بتحليل طبيعة المخاطر المقرض لها وتقدير احتمالات تحققها والاجتهاد في توقع المخاطر والصعوبات للاحتياط لها، وعليه لجعل قرار منح القرض نموذجي يسمح بزيادة الربحية دون التضحية بمتطلبات الأمان على لبنك فضلا على احترام القواعد والاجراءات الاحترازاية وتحليل الوضعية المالية لطالب القرض باستعمال الطرق الحديثة ومحاولة تطبيقها للمساعدة على تصنيف المؤسسات السلمي والعاجزة الطالبة للقرض لاتخاذ القرار العقلاني والرشيد.

ومن هنا يتناول جاء موضوع دراستنا معرفة المستويات المستقبلية لظاهرة خطر لقرض في ظل عدم التأكد من أجل اتخاذ القرار في الحاضر وتلعب طرق لتوقع دورا فعالا في هذا المجال.

حيث وفي هذا الصدد تنحصر المهمة الأساسية لطريقة القرض التنقيطي كطريقة توقع في الكشف عن خطر الائتمان من خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية المقترض السليم القادر على التسديد والمقترض العاجز عير القادر على التسديد وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية فيما يلي:

إلى أي مدى يساهم القرض التنقيطي في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية؟

حيث تسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية؟
- ما المقصود بالقرض التنقيطي؟
- ما مدى تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنوك الجزائرية؟
- هل يمكن إلغاء المخاطرة بصفة نهائية باستخدام القرض التنقيطي؟

**الفرضيات:**

وقصد الاجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر مسألة إدارة المخاطر الائتمانية أمر جوهري في سبيل بقاء واستمرارية البنك وتفديه الوقوع في أزمات قد تؤدي به إلى الحد من الإفلاس.

- طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح القرض.
- أغلبية البنوك التجارية الجزائرية لا تطبق طريقة القرض التنقيطي.
- لا يمكن الغاء المخاطرة نهائيا، وإنما يتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن ومهما بلغت درجة فعاليتها .

**أسباب اختيار الموضوع:**

- الميول الشخصي والرغبة في دراسة مثل هذه المواضيع وحب الإطلاع على الأعمال البنكية من خلال الجانب الميداني.
- قلة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع والهدف منها تقليل مخاطر البنك.
- الإنتشار المتزايد لعمليات الائتمان البنكي وتعدد استخداماته في شتى الميادين مما يدل على أهميته البالغة، في المقابل نلاحظ زيادة هذه العمليات التي تهتم بهذا البحث وتطبيقاته.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في حداثة القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الاحصائية المستعملة في تقدير خطر القرض بالإضافة إلى المزايا العديدة التي يقدمها مع النقائص التي تسجلها طريقة التحليل المالي، المتمثلة في التكلفة العالية، وطول فترة دراسة ملفات القروض وهذا ما يعرقل نشاطها وتقليل من أهدافها مما يستوجب البحث عن طريقة حديثة تسمح للبنك بتقليص فترة الدراسة وبأقل التكاليف.

**أهداف الدراسة:**

- بناء على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية.
- تسليط الضوء على أهم مفاهيم القرض التنقيطي وخطوات تطبيقه.
- محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض والتي من بينها طريقة القرض التنقيطي على واقع أحد البنوك الجزائرية المتمثل في بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة المسيلة.

**المنهج المتبع:**

بالنظر إلى أهمية الموضوع وحتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة ودراس الإشكالية وتحديد أبعادها ومحاولة اختيار الفرضيات الموضوعة فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة:

1. المنهج الوصفي: الذي يعيش الأسلوب المناسب لوصف الظواهر والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.
2. المنهج التحليلي: وذلك من أجل تحليل المعلومات والبيانات المحصل عليها في جانب الدراسة التطبيقية.

**حدود الدراسة:**

- البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر والقرض التنقيطي .
- البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.
- البعد الزمني: خلال مدة التربص.

**الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى: محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الجزائري للتنمية الريفية– ، التي قام بها الصوار يوسف"، وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص تسيير – بجامعة تلمسان، سنة 2008، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر علم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية وكذا إمكانية الاستفادة من الطريقة الكلاسيكية المطبقة بالبنوك التطبيق هاتين الطريقتين، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تبني البنوك الجزائرية لهذه الطرق الكمية للوصول إلى القرار العقلاني لتوجيه قرار منح القروض في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر خصوصا إذا ما علمنا أن هذه الطرق قاعدة بياناتها الطريقة الكلاسيكية المعتمدة بالبنوك الجزائرية، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في استعمال طريقة القرض التنقيطي المحاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض.

**الدراسة الثانية:** استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض – مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر، سنة 2008، حيث تدور اشكالية البحث حول تقدير خطر القرض باستعمال الطرق الاحصائية اين تم تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر القرض بالنبك الوطني الجزائري إذ تم تطبيق برنامج SPSS وقد قسم البحث إلى أربعة فصول حيث تناول الأول والثاني تسيير القروض المصرفية والطرق المنتهجة لقياس مخاطرها أمما الفصلين الثالث والرابع فتناولا الدراسة التطبيقية تناولت محاولة تطبيق القرض التنقيطي بالبنك محل الدراسة وقد تمثلت مساهمة

البحث في استقرار جمي النتائج التي من شأنها تحديد أرضية جيدة لإمكانية تعميم طريقة القرض التنقيطي على البنوك الجزائرية.

**صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات اثناء انجاز هاا البحث وتتمثل فيما يلي:

- قلة المراجع والدراسات التي تعالج الموضوع بشكل مباشر.
- الظروف الصحية التي واجهت الجامعة خلال هذا الموسم.
- صعوبة ايجاد مكان التربص في البنوك لعدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من قبل معظم البنوك الجزائرية.
- صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام الحسابات التي تعد من أسرار المهنة.

**تقسيمات الدراسة:**

من أجل انجاز الدراسة ومعالجة الإشكالية واهتبار الفرضيات ومحاولة الإلمام بجميع الجوانب البحث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين هما:

- الفصل الأول: والذي جاء بعنوان الإطار النظري للدراسة والذي قسم إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول والذي كان عنوانه مدخل عام إلى القروض البنكية والذي قسم بدوره إلى أربع مطالب يحدد المطلب الأول ماهية القروض البنكية ولذي يتم من خلاله تبيان مفهوم وأهداف القروض البنكية بينما جاء المطلب الثاني حول أنواع القروض والمطلب الثالث حول خطوات منح القرض أما المطلب الرابع فقد جاء تحت عنوان معايير منح القرض.

أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان إدارة المخاطر البنكية وقسم إلى أربعة مطالب المطلب الأول تم التعرف فيه على المخاطر البنكية كل من تعريفها وأنواعها، أما

المطلب الثاني تناول تعريف لإدارة المخاطر البنكية والمطلب الثاني مبادئ إدارة المخاطر أما المطلب الرابع يتناول عمليات إدارة المخاطر.

أما المبحث الثالث تناول القرض التنقيطي وقسم إلى أربع مطالب حيث يحدد المطلب الأول ماهية القرض التنقيطي من خلال تعريفه ونبذة عن تاريخ بداية تطبيقها أما المطلب الثاني فحدد أهم استعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده بينما يحدد المطلب الثالث بعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي أما عن المطلب الرابع فهو يتناول تقييم لطريقة القرض التنقيطي من مزايا وعيوب.

- أما الفصل الثاني والذي يتضمن تقديم دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة المسيلة، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أين تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى عموميات حول القرض الشعبي الجزائري بشكل عام وعرض حول وكالة المسيلة بشكل خاص، اما بخصوص المبحث الثاني من هذا الفصل فتناول دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة القرض التنقيطي بالوكالة محل الدراسة، في حين تناول المبحث الثالث عملية تطبيقية لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها نظريا في الفصل الأول.
- وفي الأخير تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن ملخص شامل للدراسة.

# الفصل الأول

# الإطار النظـــــــري

## المبحث الأول: مدخل عام للقروض البنكية

تعتبر عملية الإقراض من اهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك حيث أصبحت من أبرز الطرق لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات والأفراد ولهذا تلجأ للبنوك من أجل تمويل مشاريعهم والبنوك بدورها تضع تحت تصرفهم وسائل عديدة من الائتمان حيث تجعله هذه العملية دائما ورغم الضمانات التي يشترطها البنك عند منحه القروض فإن عملية منح القروض تبقى النشاط الرئيسي للبنك نظرا للعائد الذي يحققه.

ولذلك وجب علينا معرفة أهم التعاريف المتنوعة للقرض وعناصره ومختلف أنواعه

### المطلب الأول: ماهية القروض البنكية

#### أولا: تعريف القروض البنكية

لإعطاء مفهوم شامل للقرض لابد من التمييز بين مصطلحين هما :" الائتمان " "القرض"

أ. **الائتمان:** " إن أصل الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، أي التزام حصة اتجاه حصة أخرى بالإقراض أو المداينة ويراد به أيضا أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انقضائها بدفع قيمة الدين".

ويعرف على أنها " الثقة التي توليها البنوك لشخص ما سواء كان طبيعي أو معنوي بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، وخلال فترة معينة، متفق عليها وبشروط معينة[1] لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقت العميل عن السداد"

[1] حسين سمير عشيش، " التحليل الائتماني "، مكتبة المجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 20100، ص58.

**أما القرض فهو:** "وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع الالتزام باسترداده، إما رأسمال نفسه أو ما يعادله ويعرف : هو منح البنك الثقة أو إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال"[1]

من خلال ما تم عرضه يتضح أن القروض هي: تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقات بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

**ثانيا: عناصر القروض البنكية**

ترتبط العملية الإقراضية بمجموعة من العناصر من بحيث تأقلمه على الشكل الذي يخدم المصالح البنكية من جهة والشخص الطالب للقرض من جهة أخرى ويمكن إيجازها كالتالي:[2]

1. **الثقة:** تواجد دين أي قيام علاقة مديونية بين دائن والمدين أيا كان سبب هذه العلاقة والقرض يفترض توافر الثقة بين الدائن والمدين.
2. **مبلغ القرض:** أي يكون هذا القرض في صورة نقدية.
3. **الغرض من القرض:** وهو الحاجة أو الصيغة المراد الاقتراض من أجلها.
4. **المدة:** هناك فارق زماني بين وقوع الدين والوفاء به وهذا الأجل الزمني لا يتحقق بدون اقتراض.

[1] شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2، 2000، ص90.

[2] عبد الرزاق خباية، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008،ص40.

5. **المقابل:** عندما يقدم الدائن عن منح الدين للمدين مع الانتظار فترة معينة فإن احتمال عدم دفع الدين يمثل خطر للدائن، ولذلك فإن هناك مقابل لتحمل هذه المخاطرة يتمثل في الفائدة .

**ثالثا: أهمية القروض البنكية**

تظهر أهمية الروض المصرفية في النقاط التالية :[1]

- تعتبر القروض المصرفية المصدر الاساسي الذي يركز عليه البنك للحصول على إراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكثر من استخداماته ولهذا فإن البنوك تولي القروض عناية خاصة .
- إن القروض المصرفية عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) .
- للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمة لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها .

وبالإضافة إلى هذا يعمل القرض المصرفي على:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود الوعد بالوفاء
- يعتبر القرض وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر وبالتالي فهو يلعب دور وسيط التبادل.
- الائتمان المصرفي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة.

[1] شاكر قزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ص113.

## المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية ومصادرها

### أولا: أنواع القروض البنكية[1]

يمكن تصنيف القروض المصرفية إلى مجموعات من زوايا مختلفة على النحو التالي:

**1_ من حيث آجال الاستحقاق:** تصنف إلى ثلاثة

- **قروض قصيرة الأجل** : تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز عام
- **قروض متوسطة:** تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز (7سنوات)
- **قروض طويلة الأجل:** تمتد آجال استحقاقها لفترات تزيد عن(7سنوات)

**2_ القروض من حيث الضمان:**

- **القروض بدون ضمانات عينية:** هي القروض التي يمنحها البنك لعميله بضمان بضاعة ويشترط البنك أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها ويكن أن تباع في أي وقت
- **القروض بضمان أوراق مالية:** وهي قروض تمنح للعميل بضمان أوراق مالية ويشترط البنك أن تكون الأوراق المالية جديدة وسهلة التداول.
- **القروض بضمان أوراق تجارية:** يقوم البنك بفتح اعتماد للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمرهم أشخاص آخرين معروفين .
- القروض بضمانات أخرى من أمثلتها :

السلطات التي تقوم بمنح العاملين بضمانات أخرى من أمثلتها:

❖ السلطات التي تقوم بمح العاملين بضمان مرتباتهم .

[1] أحمد صلاح عطية: محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية 2003، ص51.50.

❖ القروض بضمان الرهن العقاري.

**3_ من حيث أسلوب الاستخدام:** قد يستخدم القرض مرة واحدة وقد يمنح بشكل اعتماد في حساب جاري يسمح للمقترض بأن يسحب أو يسدد في أي وقت دفعات من القروض .

**4_ من حيث أسلوب السداد:** قد يتم دفع قيمة القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد أو على دفعات شهرية أو ربع السنوي أو نصف سنوي.

**5_ من حيث القطاعات المقترضة:** وتنقسم إلى:

**_ قروض تجارية:** وتمنح الأفراد والمنشآت والمشاريع في المجالات التجارية والزراعية والصناعية بهدف توفير رأس المال لأغراض التشغيل.

**_ قروض استهلاكية:** هي قروض تستخدم للحصول على السلع الاستهلاكية والموجهة للمصروفات الطارئة والاستثنائية.

**6- من حيث القطاعات المقترضة:** تصنف إلى قروض لقطاعات تجارية وقطاعات صناعية وقروض القطاع الزراعي والخدماتي مع إمكانية وجود تقسيمات نوعية ومتعددة داخل كل قطاع إذا تطلب الأمر ذلك.

**ثانيا: مصادر القروض البنكية**[1]

هناك عدة مصادر يعتمد عليها البنك لتوفير الأموال اللازمة من أهمها ما يلي:

**1. موارد البنوك**

- النقود التي خلقها والتي تغطي ودائعها.
- الادخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعه البنوك.
- الموارد المقترضة لأجل الطويل ورأسمالها الخاص.

[1] WWW.Eqtissadblogspot.com;

2. موارد صناديق القرض البلدي تتكون من قروض وهبات الجمعيات المحلية.
3. موارد الشركات المالية تأتي نمن أسواق رؤوس الأموال.
4. موارد المؤسسات المتخصصة تأتي من أسواق رؤوس الأموال.
5. الموار المالية للخزينة العامة، تجمع الخزينة العامة للموارد من كل نوع سيولة

أ_ موارد الادخار

ب_ موارد من عند المؤسسات المالية وخاصة البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها فبي شكل قروض إلى زبائنها.

المطلب الرابع: معايير منح القروض:

الشروط الواجب توافرها في المقترض والتي بموجبها تحدد قدرة المدين الذي يطلب الحصول على القرض هي:

**1 قدرة المقترض:** إن قياس المخاطر والتسليق يتم بالمقاربة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك، وهذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح والخسائر، وتقديم الطلب المتوقع على منتجات العميل وذلك الغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبناء مدى قدرة العميل على سداد أصل القرض والعمولات ومواعيدها[1].

**2 رأس المال:** تستخدم ملكية المقترض كضمان للقرض في حالة تصفية المقترض وتشير إلى ثروة الزبون المقاسة سلامة مركزه المالي ومكانته السوقية ويعتبر رأس المال الدعامة الأساسية الذي يساعد في التحقيق من الخسائر مما يضعف مع ذلك احتمالات حالات حصول الافلاس[2] .

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية وطرق المحاسبة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000،ص 187.

[2] طارق راشد الشمري، إدارة المصارف والتطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000÷، عمان، الأردن، 2009، ص 67.

**3 الضمان:** يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو الشخص ذو كفالة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها[1].

**4 الظروف الاقتصادية :** إن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنلوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع[2].

**المطلب الثالث : خطوات منح القرض:**

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض ما يلي:

**1 _ البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

**2_ تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صاحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

**3_ الفرز والتصوير المبدئي :** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة .

**4_ التقييم :** يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك الذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الآولى، 2000،ص 56.

[2] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000، ص165.

**5_ التفاوض:** بعد وضع سياسة الإقراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل محدد التفاوض.

**6_ اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني حاضرا بالعقد للتوقيع.

**7_ سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الاستلام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

**8_ استرداد الأموال :** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض .

**9_ التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة نقاط كالضعف لتلاقيها مستقبلا.

**10_ بنك المعلومات:** من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي فيها يتم رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات. [1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص135.134.

**الشكل رقم(1): خطوات منح القرض**

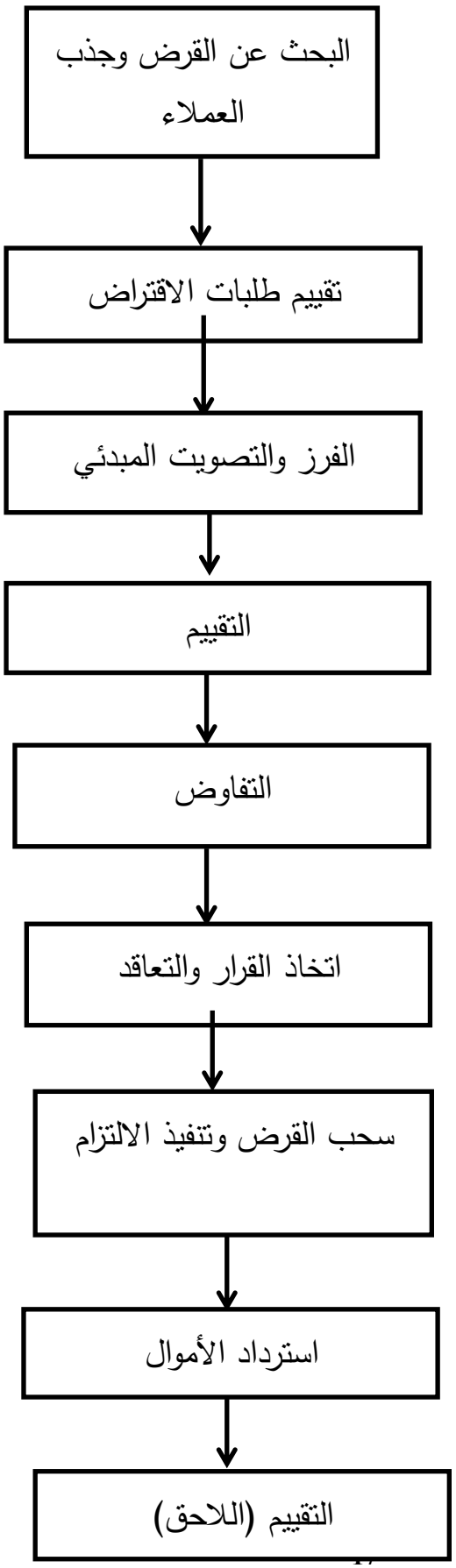

## المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

**تمهيد :**

تلعب إدارة المخاطر في البنوك دورا قياديا في وضع الأهداف والطرق والوسائل وفلسفة التعامل مع المخاطر، ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزاماته بأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداد التعامل مع مخاطر معينة.

ولفهم إدارة المخاطر أكثر والدور الذي تلعبه لا بد من التطرق إلى بعض الأساسيات:

### المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأنواعها

**أولا تعريف المخاطر البنكية:**

قبل التطرق إلى تعريف المخاطر البنكية سيتم تعريف المخاطر اولا:

**تعريف المخاطر:** يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، وكلمة المخاطر في اللغة هي مشتقة من كلمة خطر وهو احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة أو غير مخطط لها، ويؤثر سلبا على أرباح البنك.

**أما المخاطر البنكية :** فتعرف بأنها " التقلبات في القيمة السوقية للبنك، وتعرف كذلك بأنها عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في مرحلة من مراحلها، وإن جزءا من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها[1]

**ثانيا : أنواع المخاطر البنكية [2]:**

1. **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المحدد.

[1] طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 08.07.

[2] طهيرر أميرة، مرجع نفسه، ص 10.09.

2. **مخاطر السيولة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة.
3. **مخاطر أسعار الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك.
4. **مخاطر أسعار الصرف:** هي مخاطر تقلب بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية حيث تتغلب العملات الأجنبية الرئيسية يوميا حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطر التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف جانبي السوق سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها.
5. **مخاطر السوق:** يتمثل خطر السوق الانحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف وعموما أن أخطار السوق التي تتعرض لها المؤسسة المالية هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول.

**المطلب الثاني: تعريف وأهداف إدارة المخاطر البنكية**

**أولا: تعريف إدارة المخاطر البنكية**

إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وبأقل التكاليف وذلك عن طريق :

1. إكتشاف الخطر.

2.تحليله.

3.قياسه.

4.تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة لمواجهته.

**تعريف 1:** إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات من شأنه أن يقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسارة التي تقع إلى الحد الأدنى[1].

**تعريف 2:** إدارة المخاطر هي مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذللك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة من ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد[2] .

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر البنكية[3]:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، بناءا عليها تحديد خط وسياسة العمال.
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلة التي تؤثر على الربحية.
- تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك .
- أن يخصص على رأسمال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة يتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية.

**ثالثا أهداف إدارة المخاطر البنكية :**

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة[4].

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ( أفراد_ إدارات_ شركات_ بنوك) دار الجامعة، الإسكندرية، 2007،ص51.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط1، الأردن، عمان، 2012، ص 26.

[3] طهير أميرة، مرجع سابق، ص17.16.

[4] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص145.

- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلى أدنى حد.
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة للحوادث.
- يجب التقيد بكافة القوانين والعمليات في كل الأحوال[1].
- يتعين أن يحاول البنك جاهدا في تنويع محفظة الاقتراض بشكل جيد.
- يجب أن تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك للإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- يجب أن يهدف البنك إلى إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها.

**المطلب الثالث: مبادى إدارة المخاطر البنكية:**

تعد مبادئ إدارة المخاطر عملية يتم من خلالها تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي تواجه البنوك، وينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي هو أساس إدارة المخاطر، ومن بين هذه المبادئ نذكر ما يلي[2]:

1. يتعين لن يولي البنك اهتماما كبيرا بمخاطر القرض، وتتميز سياسة المخاطر في البنك بالنزعة التحفظية وبالحكمة والحذر والثقة بين المقرض والمقترض.
2. على مجلس إدارة البنك إقرار استراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين عليها في قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، وتجنب المخاطر التي يصعب تقييمها.

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المحارف، الإسكندرية، 2005، ص129.

[2] بتصرف من:

- سمير الخطيب، مرجع نفسه، ص 130.
- أمينة بوزيدي، دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص14_13.

3. يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، ويجب أن يكون على دراية وخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك.
4. التأكد من صحة إجراءات الموافقات الإقراضية والمسندات الإقراضية.
5. يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة بالتناسق بين الأدوات متابعة القروض المختلفة في هذا المجال.
6. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل بعض المسؤولية لتنفيذ برنامج البنك.

**المطلب الرابع: عمليات إدارة المخاطر**

تقوم إدارة المخاطر بشكل فعال ومنظم من خلال جهاز شامل لها، ويتم من خلال تحديد كافة العمليات والأدوات والمسؤوليات المطلوبة لضمان إدارة فعالة للمخاطر

**أولا: مراحل إدارة المخاطر**

يضم إطار إدارة المخاطر في البنوك عدة مراحل هي[1] :

1. **تحديد المخاطر:** لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها، فكل خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة، وخطر التشغيل، وإن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى الإدارة ككل.
2. **قياس الخطر:** إن المرحلة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب النظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوث

[1] بتصرف من:

- شقيري نوري وآخرون، مرجع سابق، ص304.
- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 64.63.

هذه المخاطر، والقياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3. **ضبط المخاطر:** هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر وإلغاء هذه المخاطر، وعلى الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات الازمة لضبطها، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية

**ثانيا: أدوات إدارة المخاطر**

يمكن تصنيف أدوات إدارة المخاطر إلى منهجين رئيسيين هما[1]:

أ. **التحكم في المخاطر:** يقصد بتقنيات التحكم في المخاطرة أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل أساليب التحكم في المخاطر تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطرة يرفض البنك وافرد تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.

وتشمل تقنيات التفادي والخفض .

ب. **تمويل المخاطر:** يرتكز تمويل المخاطر على تدبير الأموال لتغطية الخسائر الناشئة من المخاطر التي تبقى بعد تطبيق تقنيات التحكم في المخاطر ويشمل أدوات الاحتفاظ والتحويل ويمكن تلخيص إدارة المخاطر البنكية في المخطط التالي:

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع نفسه، ص 84.

**الشكل رقم (2)** : أدوات المخاطر البنكية

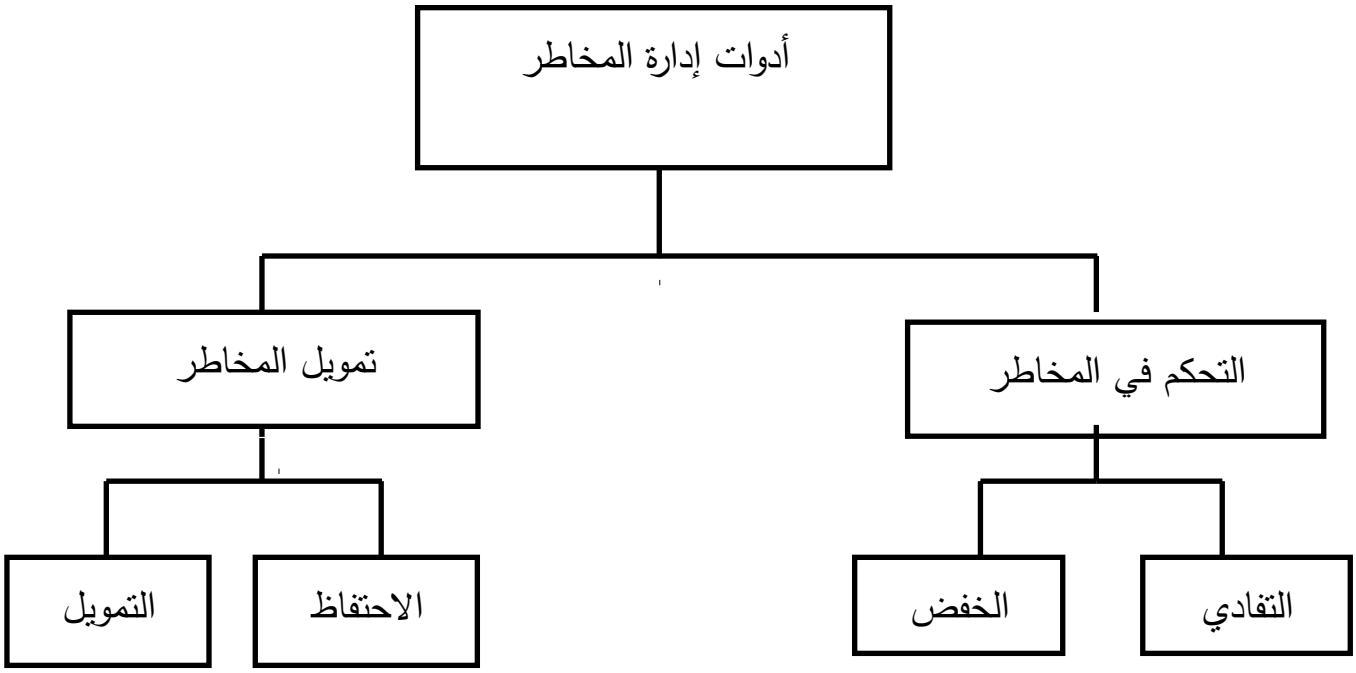


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على طارق عبد العال حماد، مرجع سابق.

**ثالثا: أساليب إدارة المخاطر**

تكون لدى البنوك خيارات لمواجهة المخاطر المختلفة تتمثل في [1]:

**ا تجنب المخاطر:** يتبع البنك هذا الأسلوب في حالة لم تكن لديه الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ولكنه في الوقت نفسه سوف يحسن الأرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية، ويختار عدم المخاطرة مقابل خسارته العائد المتوقع من العملية الإقراضية بتجنبه المخاطر إذ لم يكن قادرا على تحملها، أو إذ كان تجنب المخاطر أقل من تكلفة إرادته.

**ب قبول المخاطر:** وهو أسلوب معاكس لأسلوب تجنب المخاطر، حيث يقوم البنك بقبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوفر إذ ما كان العائد المتوقع أكبر

[1] طهير أميرة، مرجع سابق، ص 19.

من المخاطر المتوقعة، أو إمكانية البنك تحمل المخاطر المتوقعة وقدرة إدارة البنك على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

**ج تحويل المخاطر:** إن شراء التأمين هو إحدى أساليب تحويل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى شركة تأمين التي تبدي استعدادا لتحملها مقابل ثمن.

ويمكن تلخيص أساليب إدارة المخاطر في المخطط التالي:

**الشكل رقم (03):** أساليب إدارة المخاطر

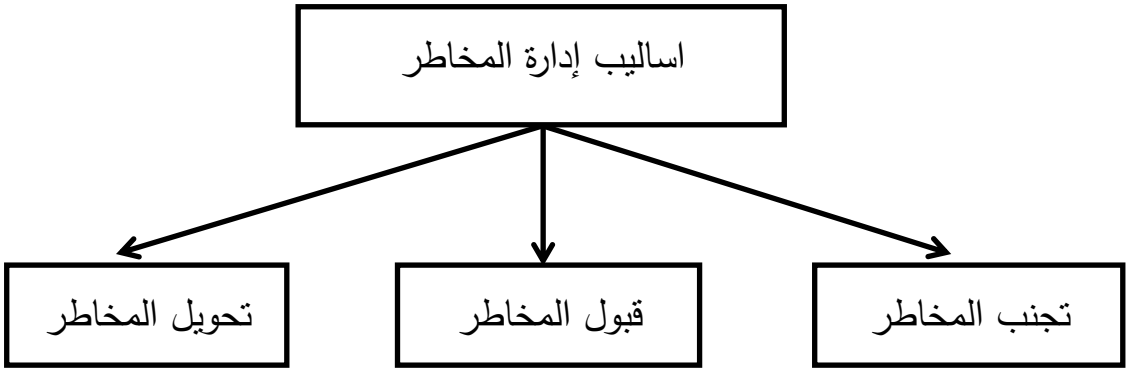


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

**4 مراقبة المخاطر** : تعمل البنوك على إيجاد نظام معلومات، قادر على تحديد قياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر، ومختلف الاستعدادات المتوفرة لديه لتعامل مع هذه التغيرات.

**5 التقييم والمراجعة:** يجب إدراج التقييم والمراجعة في البرنامج لسببين هما:

الأول: أن عملية إدراج المخاطر لا تتم من فراغ.

الثاني: فهو تكرار الأخطاء أحيانا

وتسمح إجراءات تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

**الشكل رقم (4): مراحل إدارة المخاطر**

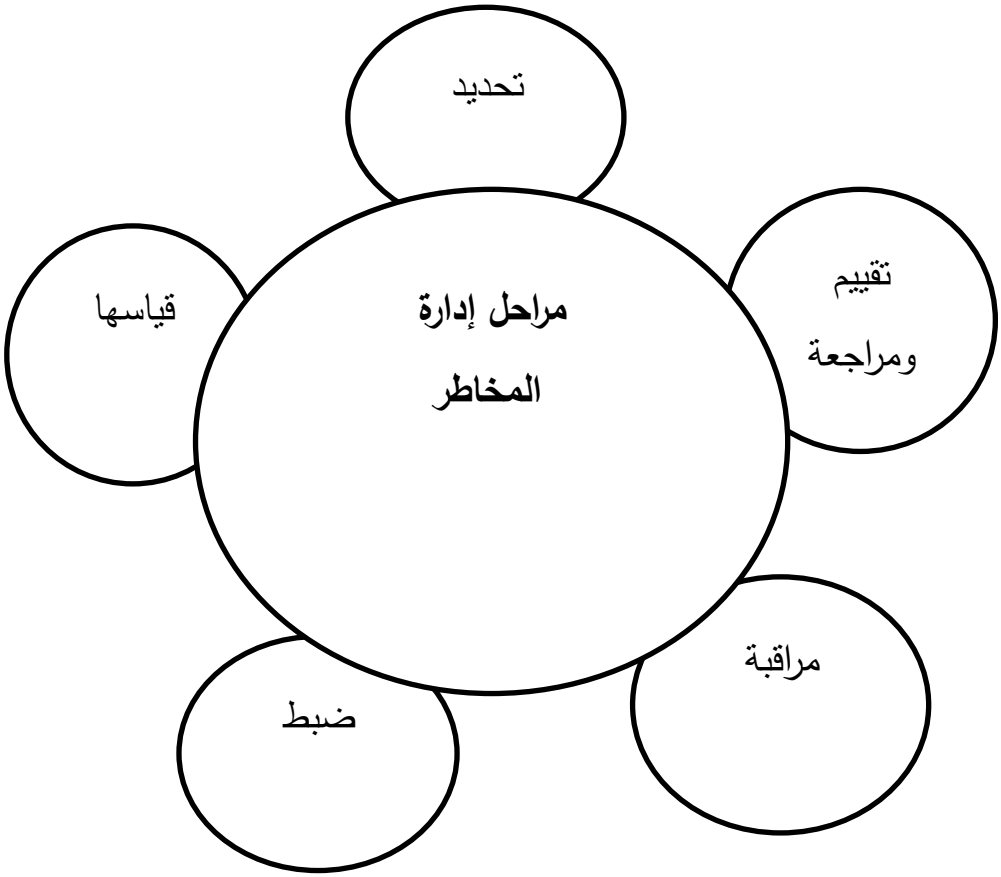


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

## المبحث الثالث: القروض التنقيطي ونماذج تطبيقه

تستخدم العديد من البنوك في العالم بعض الطرق الإحصائية المساعدة على اتخاذ القرار، في حين أنها كانت ومازالت تستعمل أساليب كلاسيكية في التنبؤ بالمخاطر البنكية: كالتحليل المالي الكلاسيكي مثلا، غير أن طريقة القرض التنقيطي حققت نتائج جد مشجعة في هذا المجال بالإضافة إلى بعض الطرق الحديثة التي مازالت قيد التجريب منذ سنوات قليلة خلت، كطريقة الشبكات العصبية الاصطناعية مثلا، وفي هذا الصدد قمنا في هذا المبحث قمنا بالتحدث عن طريقة القرض التنقيطي نشأتها، أهدافها، استعمالاتها وخطوات القرض التنقيطي وأهم نماذج تطبيقه.

### المطلب الأول: ماهية القرض التنقيطي

#### 1-نشأة القرض التنقيطي

لقد أولت البنوك التجارية اهتماما كبيرا للدراسات التي كانت تجري من قبل الباحثين حول التنبؤ بتجز المؤسسات، وذلك قصد الاستفادة من نتائجها، وكانت أولاها دراسة أجراها (Smith و winakor) سنة 1930م، حيث قام بتحليل النسب المالية التسع وعشرين شركة أفلست، بتحديد اتجاه متوسطات إحدى وعشرون نسبة خلال عشر سنوات قبل الإفلاس[1].

وقد استنتجا أكفأ نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بعجز المؤسسات هي نسبة رأس المال العامل الى مجموع الأصول، ثم تلتها دراسة قام بها fitzpatrik سنة 1932م على

[1] محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، محلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، 2012، ص87.

عينة مكونة من 20 شركة أفلست خلال الفترة (1920-1929) واستنتج أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل الشركات.[1]

ثم أخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، وكان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام كل من beaver 1966 و Altman 1968 بإعداد نموذج يعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي، ولا يمكن لهذا المبدأ أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج في معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم العينة كبير بالشكل الكافي.

وتطورت هذه الطريقة تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...[2]

## 2-ماهية القرض التنقيطي

تعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر البنكية، ومن هنا يجب التعرف على القرض التنقيطي وأهم الأهداف المستخدمة في هذه الطريقة.

[1] فوزي غرابية، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، محلة الدراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، الجامعة الأردنية بعمان، العدد 08، مجلد 14، 1987، ص39.

[2] كمال رزيق، فريد كورتل، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية، جامعة فيلاديفيا الأردنية المنعقد في الفترة ما بين 4-2007/07/5 ، ص68.

**أولا: تعريف القرض التنقيطي**

لا يوجد تعريف شامل للقرض التنقيطي متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف له، ونذكر منها:

- **التعريف الأول:** "تعتبر طريقة سكورينغ طريقة آلية في التنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص سلامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك".[1]
- **التعريف الثاني:** "طريقة التنقيط أو ما يسمى **Credit scoring** هي طريقة آلية في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي، تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية.
- كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Une score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين: – عاجزة – سليمة".[2]
- **التعريف الثالث:** "وتعرفي أيضا على أنها آلية للتنقيط، ويستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير اللابة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها".[3]

ومن هذه التعاريف المختلفة نستخلص تعريف شامل للقرض التنقيطي "بأنها طريقة تحليل إخصائية تسمح بإعطاء نقطة لكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية، فهي إذن من طرق

[1] عبد العزيز شرابي، محمد بلوطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، محلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد02، 2004، ص197.

[2] مزياني نور الدين، و آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة الجزائر، 27–28 جانفي 2009، ص 07.

[3] كمال رزق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05–06 افريل 2012، ص12.

التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة إذ أنها تساعدها على مراقبة وتوقع عجز المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم".

**ثانيا: أهداف القرض التنقيطي**

تسعى طريقة القرض التنقيطي إلى ثلاثة أهداف:[1]

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للقرض؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

**المطلب الثاني: استعمالات القرض التنقيطي وخطوات إعداده**

تم طريقة القرض التنقيطي بعدة مجالات تختلف من حالة إلى أخرى وتمر بعدة خطوات:

**أولا: استعمالات القرض التنقيطي**

تتم منظمات القروض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية، على أنها تستعمل في الحالات التالية:[2]

[1] مزياني نوردين وأخرون، مرجع سابق، ص7.

[2] Sylvie conssergeurs, la banque: structure, marché, gestion, édition Dalloz, paris,1996, p173

**1/ حالة القروض الموجهة للأفراد:**

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة : تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛ واستعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد؛

**2/حالة القروض الموجهة للمنظمات:**

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

- مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة؛
- مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة؛

وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- رقم أعمالها المحقق؛
- نوعية المراقبة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

**ثانيا: خطوات إعداد طريقة القرض التنقيطي**

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات التالية:

**أولا: أختيار العينة**

العينة هي عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، يحتوي على أكبر قدر من المعلومات ( جدول حسابات النتائج، الميزانية المائية، مخطط المالي، ملف طلب القرض).

تكون معينة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

1. **عينة لإعداد النموذج:** تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
2. **عينة لقياس دقة النموذج:** تبين مدى صحة هذا النموذج.[1]

**تانيا: انتفاء المتغيرات**

في هذه المرحلة تم اختيار جملة من المتغيرات بهدف التوصل إلى معرفة الوضعيات المختلفة للمؤسسات المقترضة، وذلك تصنيفها إلى صنفين:

1. **المتغيرات المحاسبية:** هي المتغيرات التي يمكن التعبير عنها كميا أي بالأرقام، وهي مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، التي تمكننا من الحصول على المتغيرات المستعملة في الدراسة وتأخذ شكل نسب كما يلي: **Xi** = قيمة محاسبية أو مالية / قيمة محاسبية أو مالية أخرى.
2. **المتغيرات فوق المحاسبية:** هي متغيرات غير قابلة للقياس الكمي وهي وصفية، مستخرجة من ملفات طلب القرض للمؤسسات محل الدراسة خارج القوائم

[1] حاتم كريم بلجاوي، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية، محلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، سنة 2017، ص13.

المالية، لكن غالبا ما يعطي لكل متغير وصفي وصفة رقمية تسمح لنا باستعمالها في الدراسة[1].

**ثالثا: التحليل التمييزي للعينة**

3. هي التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) **(Ratios)** سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض، وهذا باستعمال برامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تمسى دالة القرض التنقيطي التي تمسح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة و نرمز لها بالرمز "Z" وتكتب على الشكل التالي:

$$z = \sum a_i R_I + \beta$$

حيث:

$a_i$: المعاملات المرتبط بالنسب $R_I$ (معاملات التسوية أو الترجيح).

$R_I$: النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر[2].

[1] أ. د مكيد علي بن عياد فريدية، تقييم مخاطر القروض البنكية بمدخل إحصائي– جامعة المدية، مجلة المعارف العلمية المحكمة، العدد 24 جوان 2016، ص 65.

[2] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 121-122.

$\beta$: ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

### رابعا: تعيين نقطة التمييز Determination de la note score

إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (مؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة والمؤسسات غير جيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف المؤسسات إلى فئتين.

**الشكل رقم 05: يمثل منحنى دالة التنقيط:**

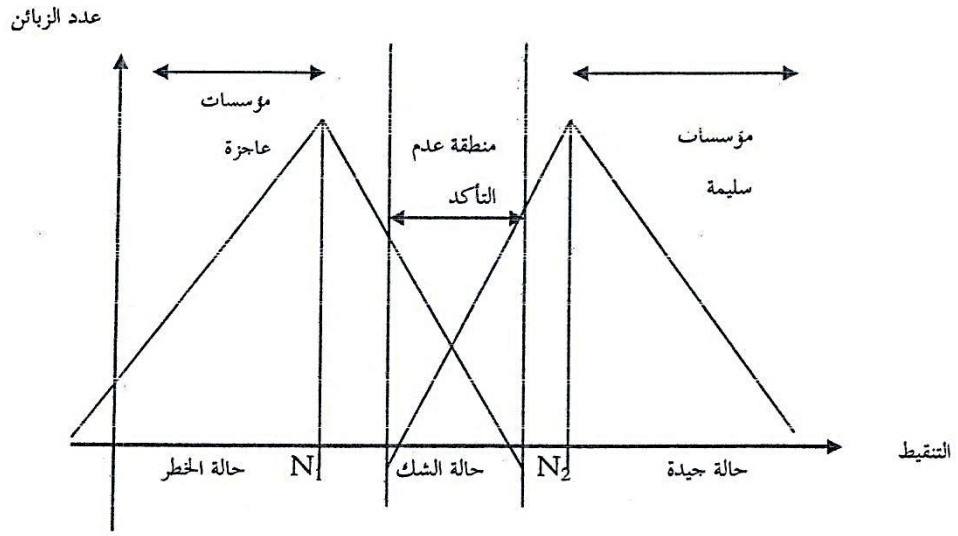


**المصدر**: صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الأصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 121

ويتم تحديد قيمة Z المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

$$Z= (n_1z_1+ n_2z_2)\div (n_1+ n_2)$$

$z_1$: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

$z_2$: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

$n_1$: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

$n_2$: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.[1]

**خامسا: قياس دقة النموذج.**

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة عينة قياس النموذج Echantillon de validation ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

| | | |
|---|---|---|
| | A | B |
| A | $H_1$ | $M_1$ |
| B | $M_2$ | $H_2$ |

**المصدر**: صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تمييز، جامعة تلمسان، 2008، ص 121 -122.

حيث

A: المؤسسات السليمة.

B: المؤسسات العاجزة.

H$i$: تمثل التصنيف الصحيح.$i$=1.2

M$i$: تمثل الخطأ في التصنيف $i$=1.2

دقة النموذج تحدد نسبة تصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

[1] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة 18 - 16 أفريل 2017، ص 05-06

$$G = \frac{H1\left(A \text{ عدد الملاحظات الصنف}\right) + H2(H\text{عدد الملاحظات الصنف})}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت (G) كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب نقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.[1]

**المطلب الثالث: أهم نماذج القرض التنقيطي شيوعا في العالم**

نظرا لما تكتسبه الطريقة من أهمية علمية وعملية جد بالغة، فقد طهرت هناك تطبيقات في هذا المجال تناولتها مختلف الجهات من الباحثين وهيآت مختصة، هدفها الأساسي الحصول على نموذج بإمكانه التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة إلى أقسامها الأصلية وذلك بأدين خطأ ممكن، ولتحقيق ذلك أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها منذ 1966، والتي نذكر منها مايلي:

**أولا: نموذج ألتمان AD.Altman (1968):**

يعتبر Altman أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل الخطي التمييزي وذلك سنة 1968م، حيث اهتمت دراسته بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية.[2]

[1] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 125.

[2] محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مرجع سابق، ص 88.

واعتمد في نموذجه على عينة تتكون من 66 مؤسسة، منها 33 مؤسسة سليمة، و33 مؤسسة عاجزة، توصل التمان والذي يعتبر الأول استعمالا للعملية التنقيطية، إلى دالة تتكون من 05 نسب مالية وتكون على الشكل التالي[1]:

$$Z=0.012R_1+ 0.014 R_2+ 0.033 R_3 + 0.006 R_4 +0,999 R_5- 2.675$$

حيث إذا كانت:

$R_1$: رأسمال العامل/ مجموع الأصول.

$R_2$: احتياطات/ مجموع الأصول.

$R_3$: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول.

$R_4$: الأموال الخاصة / مجموع الديون.

$R_5$: رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.

حيث يمكن التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب هذا النموذج كالآتي:[2]

$Z \geq 2.67$ المؤسسة في حالة جيدة ( سليمة)؛

$Z \leq 1.81$ المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس ( عاجزة )؛

$2.675 > Z > 1.81$ حالة المؤسسة غير متأكد منها.

ولقد حقق هذا النموذج نجاحا كبيرا قبل سنتين من الإفلاس، حيث صنف المؤسسات العاجزة بنسبة 94%، أما إجمالي التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والعاجزة فكان 95%، وبمجرد ظهوره، اعتمدته الكثير من البنوك في تنبؤاتها بمخاطر الإفلاس.

[1] صوار يوسف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص 126.

[2] Dominique bois, introduction la méthode de scores : les difficultés financier des exploitations agricoles, p17.

**ثانيا: نموذج كولنجس 1976: .**

اعتمد كولنجس في دراسته على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات ( أشغال عمومية، صناعة، بناء، ...)، وعددها 70 مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة و35 مؤسسة عاجزة.[1]

توصل إلى تكوين دالة سكورينغ ($Z_1$) المتكونة من ثلاث نسب:

$$\mathbf{Z= 4.983R_1 + 66.036R_2 - 11.834R_3}$$

حيث: $R_1$: مصاريف المستخدمين القيمة المضافة.

$R_2$: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

$R_3$: رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.

حيث إذا كانت: $Z < 5.455$ يعني أن المؤسسة عرفت صعوبات مالية.

وبهدف معرفة وضعية المؤسسة بدقة لابد من معرفة أو دراسة دالة أخرى $Z_2$ تعتمد على النسب التالية .

$$\mathbf{Z_2 = 4.61R_1 - 22R_4 - 196R_5}$$

حيث أن:

$R_1$: مصاريف المستخدمين أ القيمة المضافة.

$R_4$: نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

$R_5$: رأس المال العامل الصافي / المخزون.

حيث إذا كانت:

[1] Hervé Hutin, ia gestion financière, Paris, éditions d'organisttions, 2000, p192.

$Z_2 < 3.077$ هذا يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة.

**ثالثا: نموذج كو نان وهولدار (Conan- Holdar):**

ان وجد هذا النموذج سنة 1979 من طرف **(Conan- Holdar)**، حيث يسمح بالتوقع بعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط التي تنتمي إليه، حيث وضعت دالة متكونة من 05 متغيرات، تعبر عن نسب مالية ( من بين عينة تضم 50 نسبة مالية) على النحو التالي:[1]

$$Z=0.24R_1+0.22R_2+0.16R_3-0.8R_4-0.1R_5$$

حيث أن:

**Z:** هي درجة عجز المؤسسات الصناعية.

$R_1$: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون.

$R_2$: الأموال الدائمة بمجموع الميزانية.

$R_3$: الذمم والمخزون/ مجموع الميزانية.

$R_4$: مصاريف مالية/ رقم أعمال خارج الرسم.

$R_5$: مصاريف المستخدمين القيمة المضافة.

وعليه يتم الحكم كما يلي:

$Z < 4$: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر 65 %.

$4 \leq Z \leq 9$ : يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

$Z \geq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

[1] قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص75.

**رابعا: نموذج مركزية الميزانيات لفرنسا:**

يعتبر نموذج القرض التنقيطي لبنك فرنسا عملية تشخيص مالي حقيقي للمؤسسات، باعتبار أن بنك فرنسا مجهز بمركزية للميزانيات هامة حيث تجمع حوالي 3500 مؤسسة الأكثر أقدمية منذ سنة 1969.

تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية، حيث تم الاعتماد في التحليل على 08 نسب مالية تم اختيارها من بين 19 نسبة مالية وقد كانت الدالة كما يلي[1]:

$$Z= - 1.255R1 + 2.003\ R2 - 0.824\ R3 + 5.221\ R4 - 0.689\ R5 - 1.164\ R6 + 0.706\ R7 + 1.408\ R8 - 85.544$$

حيث أن:

R1: مصاريف مالية النتيجة الاقتصادية الإجمالية؛

R2: أموال التمويل الذاتي / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأسمال العامل؛

R3: قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية؛|

R4: الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم؛

R5: ديون تحارية مشتريات خاضعة للرسم؛

R6: القيمة المضافة ن – القيمة المضافة (ن−1) القيمة المضافة (ن−1)؛

R7: أشغال قيد الإنجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن إنتاج الدورة؛

R8: أصول ثابتة/ القيمة المضافة،

حيث أن:

[1] صوار يوسف، مرجع سابق، ص 129−130.

$Z < -0.250$ : المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.20%.

$0.125 \leq Z \leq 0.25$: المؤسسة مشكوك فيها مدين تحت الرقابة باحتمال عجز 46.3%.

$Z \geq 0.125$: المؤسسة جيدة مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز 21.8%.

خامسا: نموذج AFDCC: association francaise dies directeurs et chefs de credit

هذا النموذج أنشأته الجمعية الفرنسية لقروض التسيير سنة 1995، حيث تعتبر هذه الدالة أكثر حداثة مقارنة بالدوال التنقيطية السابقة الذكر، انطلاقا من عينة 1000 مؤسسة عاجزة، و 1000 مؤسسة سليمة، وهي ترتكز على 06 نسب مالية.[1]

وهي على النحو التالي:

$$Z = -(2,0635R1 + 0.0183R2 + 0.0471R3 - 0.0246R4 + 0.0115R5 - 0.0096R6 + 0.57)$$

حيث:

R1: مصاريف مالية / إجمالي فائض الاستغلال.

R2: قيم غير قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

R3: أموال دائمة / مجموع الخصوم.

R4: القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم.

R5: الخزينة / رقم الأعمال.

R6: رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام.

حيث:

[1] محمد عبادي، القرض التنقيطي و تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مرجع سابق، ص 94.

$Z < -1$: المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع.

$1 \leq Z \leq 2$: المؤسسة مشكوك فيها.

$Z \geq 2$:المؤسسة جيدة. وقد ظهرت دالة AFDCC أنها أكثر دقة.

**المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض التنقيطي**

تعتمد طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من المزايا والعيوب ودورها في إدارة المخاطر البنكية : أولا: مزايا طريقة القرض التنقيطي.

تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا أهمها:[1]

**أولا: مزايا القرض التنقيطي**

- السرعة بالنسبة للمقرض والمقترض بحيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ القرض من عدمه في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- البساطة: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها.
- أداة لاتخاذ القرار، حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لا مركزية في اتخاذ القرار.
- أداة للمراقبة: حيث يمكن للنموذج مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة وذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.

[1] العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 44.

- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة القرض التنقيطي تسمح بربح الوقت من جهد وبذل الجهد من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.

**ثانيا: عيوب طريقة القرض التنقيطي**

على الرغم من وجود مجموعة من المزايا تتصف بها طريقة القرض التنقيطي، إلا أنها توجد مجموعة من العيوب أهمها[1]:

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.
- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية، وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محددة معن في إطار اقتصادي، مالي، سياسي محدود.
- دالة score ليس دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- الطرق الرياضية والإحصائية جد معمقة.

[1] N.van praage,le crédit management et le crédit scoring Ed, économie, paris, p 44.

**ثالثا: المقارنة بين سكورينغ وبين الخبرات الشخصية**

من الواضح أن الطريقة سكورينغ مزايا عديدة أهلتها لتكون بهذا الانتشار الواسع من حيث التطبيق، ومن المؤكد أن هناك دوافع موضوعية كانت وراء إقبال استخدام هذه التقنية تمثلت أساسا في الأزمات الاقتصادية التي كانت تعصف بعض اقتصاديات الدول المتطورة، ولإبراز أهمية سكورينغ وفحوى مزاياها من عملية اتخاذ القرار للقروض الممنوحة يمكن الاستعانة بجدول مقارنة بين سكورينغ وبين الخبرات الشخصية كأساس لاتخاذ القرار والتمييز بين المقترضين.[1]

جدول رقم (01): المقارنة بين النموذج الشخصي بالنموذج الإحصائي (سكورينغ)

| الخصائص | النموذج الإحصائي (سكورينغ) | النموذج الفردي |
|---|---|---|
| مجال الدراسة ( العينة) | إعطاء بالغة للعينة محل الدراسة وتوضيح ذلك بشكل يسمح بالوصول إلى نتائج | انصراف مسؤول الائتمان عن الاهتمام بالعينة |
| تعريف الجدارة الائتمانية للمقترض | ضرورة تعريف دقة قواعد وإجراءات التعريف بالجدارة الائتمانية | الاعتماد على الرأي الشخصي لمسؤول الائتمان في الحكم على سلامة القرض |
| القواعد المتبعة في تحليل القرض | يتم إدماجها ضمن النموذج | يعتمد في ذلك على التجارب السابقة والصعاب التي واجهت مسؤول الائتمان من قبل |
| الكيفية في توظيف المعلومات حول المقترض | هيكلة النموذج تسمح بتوظيف أكبر قدر من المعلومات | ضرورة لجوء الفرد متخذ القرار الى |

[1] بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2016/ 2017 ، ص 246

| | | |
|---|---|---|
| | | استخدام محال واسع للمعلومات، مما يفقده السيطرة على معالجتها بشكل منظم والاستفادة فيها |
| تحليل حركة حساب المقترض | يتم ذلك على أساس موضوعي وذلك من حيث تمييز الحسابات الجيدة من تلك غير الجيدة | قليلا ما يكون دقيقا وصائبا في توجيه قراره المستقبلي المبني على أساس أداء حركة حساب المقترض. |
| مدى صلاحية المتغيرات المستخدمة | لها القدرة على توضيح المعلومات الخاصة بكل متغير والتداخل القائم والممكن بين المتغيرات | يتخذ القرار دون الإلمام الكافي بحقيقة المتغيرات والتداخل فيما بينها |
| تثبيت صلاحية النموذج | ممكن ذلك، من خلال مقارنة نموذج السكورينغ بنماذج أخرى مماثلة | غير ممكن من الناحية العملية |
| المرونة | يتميز بمرونة أقل ولكنه يستخدم عند المعالجة أكبر قدر ممكن من حيث عدد القروض وبأقل تكلفة | يتميز بمرونة عالية ولكن مع استهلاك معتبر و بأداء مكلف للغاية |

**المصدر**: بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2017/2016 ، ص 247.

إضافة إلى ما سبق، فإن الأخذ بمبدأ نموذج السكورينغ كأساس لتقييم خطر القروض وكوسيلة لاتخاذ القرار والمراقبة يحتاج الأمر إلى تطوير النموذج بشكل مستمر على أن يتم تنفيذه ضمن مراحل وخطوات ترتيبية معينة منها:

- ضرورة قبول الإدارة العليا بأهمية وأهداف النموذج من حيث قدرته على توفير الوقت وتخفيض التكلفة؛
- إمكانية اللجوء إلى الخبرات الخارجية لبناء النموذج، وذلك مع ضرورة تحديد المسؤوليات؛
- ضرورة التأكد من مدى توافق أهداف البنك مع الفوائد التي يحققها النموذج.
- تحديد مجلات النشاط الأكثر حاجة إلى استخدام السكورينغ؛
- تصنيف و حليل العينات المختارة الجيدة والغير جيدة.

إن نجاح القرض التنقيطي من حيث التطبيق وإعطائها نوعا من الآلية في الاستخدام لابد وأن ترتبط بمدى فعالية عمليات تشغيل مختلف التقنيات الأخرى المتاحة وبمرونة أكبر وذلك لأجل الوصول إلى تحقيق نتائج مرضية تخدم أهداف التنظيم أو النشاط.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم القروض وأهميتها في البنوك التجارية وكذا إلى مفهوم ودور إدارة المخاطر البنكية من تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف وتسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف رئيسي هي قاس المخاطر البنكية من أجل مراقبتها وليس الغائها نهائيا ونظرا لأهمية إدارة المخاطر البنكية يتعين على البنك تطبيق مجموعة من المبادئ التي تساعده على التحكم في إدارة المخاطر البنكية ويجب أن تشمل عملية إدارة المخاطر البنكية على مجموعة من العناصر، في حين أن القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الحديثة في إدارة المخاطر البنكية فهو يتميز بالسرعة في التحليل والقدرة على معرفة المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وهذا يتم بواسطة خطوات ومراحل تطبيقه ومن ثم اتخاذ قرار بمنح القرض أو رفضه، فبالرغم من أهمية هذه الطريقة ونجاعتها إلا أنها مازالت فيها بعض النقائص وعليه فإن عملية منح القرض لا تخلو من المخاطر، فمهما بلغت درجة فعاليتها فإنه لا يمكن الغاء المخاطرة نهائيا، إنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

# الفصل الثاني

## دراسة حالة بنك القرض الشعبي

## الجزائري

**تمهيد :**

بعد ان تطرقنا في الفصل الاول الى الطرق التي يتبعها البنك في منح القروض، والمخاطر التي تواجه البنوك وطرق تسييرها، سنحاول تطبيق ذلك ميدانيا من خلال الوكالة محل الدراسة بهدف التعرف على السبل التي تتبعها لمواجهة المخاطر او التقليل منها، كما سنتطرق لكيفية دراسة ملف قرض بغية التعرف على سير منح القرض والمخاطر التي تواجهه، وسنحاول كذلك التعرف والقاء نظرة عامة على بنك القرض الشعبي الجزائري من حيث نشأته وهيكله واهدافه، وانطلاقا من كل ما سبق ذكره وبغية الالمام بجميع جوانب الدراسة التطبيقية ارتأينا الى تقسيم الفصل الى مبحثين :

**المبحث الاول : نظرة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA _**

**المبحث الثاني : إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة**

## المبحث الأول : نظرة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري _ CPA

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من اهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث انه يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة او الناشطة في الجزائر، سواء كانت عمومية او خاصة، كما انه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره اول البنوك التي تعاملت بالبطاقات الدولية

### المطلب الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي :

*البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.

*البنك التجاري والصناعي للجزائر.

*البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.

*البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري[1].

و تم تدعيمه بعد ذلك بضم اليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذلك الشركة المرسيلية للبنوك في 1968/05/30، الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام 1971، وللبنك تسع وحدات جهوية (تقسيم 1983)، أما فروعه ففقد بلغت 114 فرع (وكالة) في بداية 1985، لتتقلص فيما بعد الى 78 وكالة وذلك بعد تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL)، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري، أما سنة 1999 وصل نحو 9.31 مليار دينار جزائري، وفي 1996 كان قد وصل الى

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

13.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2006 ارتفع إلى 29.3 مليار دينار جزائري، وفي الأخير وسنة 2010 بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري إلى 48 مليار دينار جزائري وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري، أصبحت شبكته تمتد حول جميع أنحاء الوطن والذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة لاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، وهذا من أجل رفع عدد إطارات البنك.

**المطلب الثاني: منتجات القرض الشعبي الجزائري ورؤيته الاستراتيجية**

**1-منتجات القرض الشعبي الجزائري**

يقدم القرض الشعبي الجزائري تشكيلة معتبرة من المنتجات يمكن تقسيمها الى مايلي :

1-1-**منتجات الادخار** : التي تحتفظ وهي موارد المؤسسة المصرفية بها في شكل ودائع وهي تتمثل في:

1-1-1-**التوظيفات تحت الطلب** :وهي حسابات مصرفية يتم فتحها للعملاء بهدف استيعاب عملياتهم اليومية من ايداع وسحب، ومن هذه الحسابات نجد :

- **حسابات الشيكات** : وهي حسابات بنكية تفتح للعملاء غير التجار كالموظفين والجمعيات التعاونية ...الخ، حيث يمكن لصاحب الحساب سحب النقود متى شاء دون اي فائدة .

- **حسابات جارية** :وهي حسابات بنكية تفتح عادة للتجار، الفلاحين، الصانعين، المؤسسات الصناعية ...الخ، وهذا لتامين عمليات السحب والايداع المتعلقة بنشاطاتهم المهنية .
- **حسابات التوظيف:** وهي حسابات يسجل من خلالها عمليات السحب والايداع الخاصة بالعميل، ولا يمكن لصاحب الحساب سحب مبلغه قبل تاريخ محدد .
- **حسابات مختلفة:** وهي حسابات يتم فتحها من اجل تسوية العمليات الاستثنائية للأفراد المؤقتين.
- **حسابات خاصة:** هي حسابات تقوم بتنظيم التجارة الخارجية .

1-1-2- **ودائع التوفير:** وهي حسابات تفتح للأفراد الطبيعيين فقط، ويمكن لصاحب هذا الحساب تسييره بواسطة دفتر شخصي .

1-1-3- **التوظيفات لأجل:** وفي هذا المجال نجد مايلي :

- **الودائع لأجل:** وتفتح كحساب ايداع للأفراد الطبيعيين والمعنويين، ويشترط ان لا يقل المبلغ عن 10000دج، حيث يودع دفعة واحدة يوم فتح الحساب ولا يمكن سحبه الا بعد انقضاء المدة المحددة.
- **سندات السوق:** وهي سندات تمثل اثبات مديونية القرض الشعبي الجزائري تجاه العميل، فهي

ودائع لأجل قد تصل الى 10 سنوات مع قيمة الفوائد .

**1-2-القروض الممنوحة:**

يقدم القرض الشعبي الجزائري اشكالا متنوعة من القروض يمكن تقسيمها حسب نوع العميل :

**1-2-1-القرض الشعبي الجزائري بنك الافراد:** وفي هذا المجال يوجد نوعين من القروض هما :

- **القرض العقاري:** وهو قرض يمنح للأفراد الراغبين في شراء منزل جديد او بناء او انجاز اعمال توسيع بالمنزل الحالي .
- **_قرض السيارات:** وهو قرض يمنح للأفراد الراغبين في شراء سيارات سياحية جديدة من البائعين الذين لديهم ترخيص بيع .

1-2-2- **القرض الشعبي الجزائري بنك المؤسسات** :يمنح القرض الشعبي الجزائري قروضا في مجال البناء والاستثمار للمؤسسات بجميع اشكالها، كما يمنح كذلك قروضا للمقاولين الذين يرغبون في انجاز اعمال البناء والتعمير .

1-2-3- **القرض الشعبي الجزائري بنك الشباب** : وهنا يتم منح نوعين من القروض هما :

- **القرض الشعبي الجزائري بنك الاعمال الحرة** : وفيه نجد :

- **Prome:** وهو قرض استثمار متوسط وطويل الأجل موجه للأفراد الذين يمارسون النشاطات الطبية، وهذا التمويل بشراء الاجهزة والمعدات الطبية، شراء او تهيئة المحل للاستعمال المهني، شراء المحل او الاجهزة معا
- **القرض prolib:** وهو قرض استثمار متوسط وطويل الأجل موجه للأفراد المهنيين محاسبين، قضائيين، مهندسين، معماريين ...الخ

**1-3- المنتجات الالكترونية:**

استجابة لرغبة العملاء، فقد استحث القرض الشعبي الجزائري تشكيلة متنوعة من البطاقات تتمثل في :

1-3-1- **البطاقات الدولية:** وهي بطاقة دولية للسحب والدفع موجهة للعملاء ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة او لموكليهم وهي تسمح لحاملها المتواجد في الخارج بما يلي:

- القيام بعمليات الدفع لدى التجار المتعاقدين مع منظمة الفيزا الدولية والاجهزة التابعة للبنوك الاعضاء في المنظمة.

- وعلى المستوى الوطني، تسمح البطاقة لحاملها بتسوية معاملاته لدى المحلات المشتركة في نظام الفيزا الدولية والمتواجدة داخل التراب الوطني .

1-3-2- **بطاقة السحب:** وهي بطاقة تمكن حاملها من السحب النقدي لدى الاجهزة التابعة للبنوك في حدود سقف محدد طيلة الاسبوع وعلى مدار الساعة

1-3-3- **البطاقات البنكية المشتركة:** وهي بطاقة اصدرها البنك لعملائه كبديل عن النقود او كصورة متطورة عن الشيك، فهي تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب على الموزعين الآليين للأوراق النقدية التابعة لشركة satim، وهي بطاقة صالحة على مستوى القطر الجزائري فقط، حيث صلاحيتها محددة في الزمان والمكان .

**الشكل رقم (06):الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري _وكالة المسيلة_**

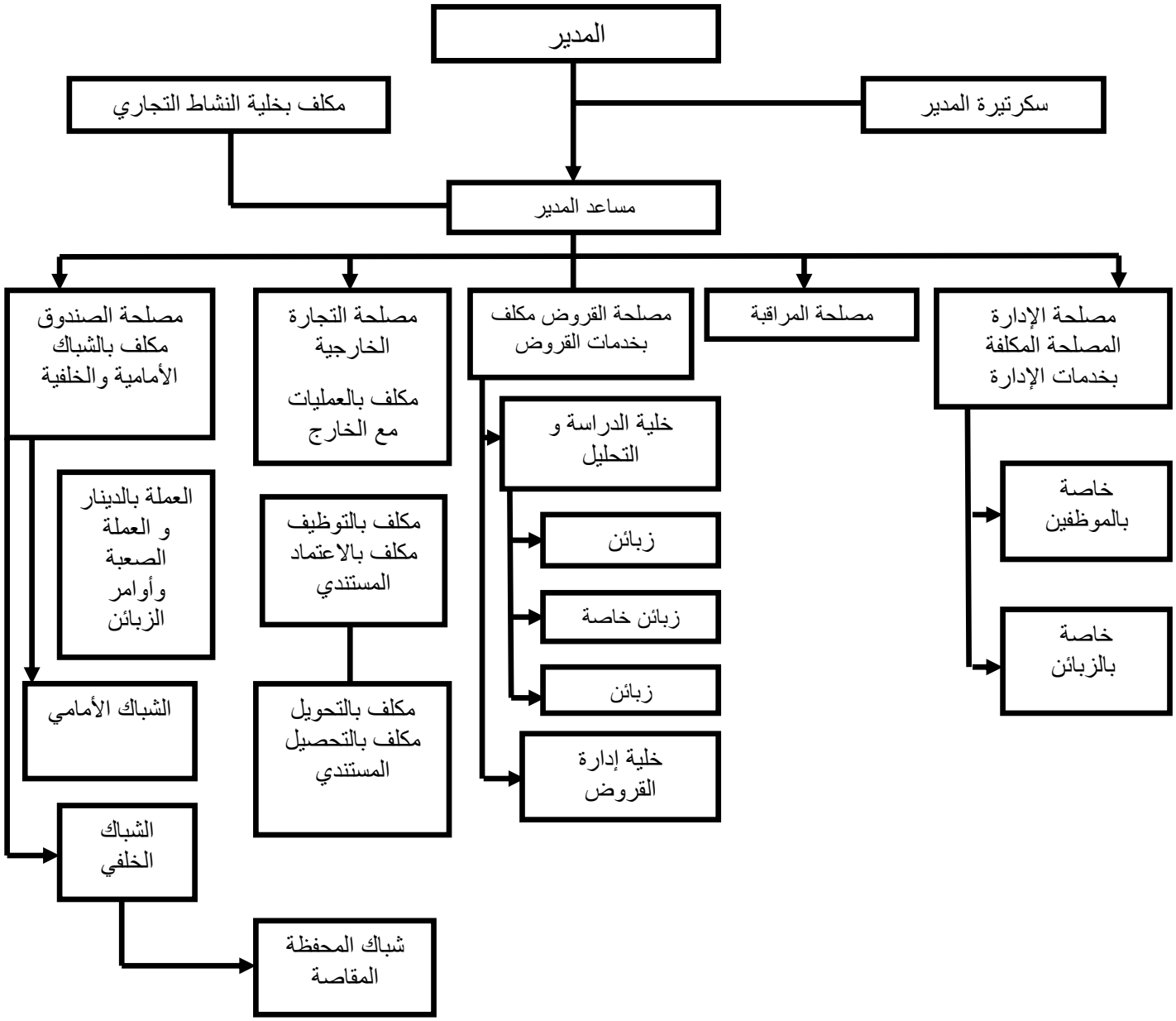


**المصدر: البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA**

- **الرؤية الاستراتيجية للقرض الشعبي الجزائري**

تعبر رؤية البنك عن الهدف الذي يسعى اليه مستقبلا، فهي تمثل الصورة المستقبلية للبنك والى اين يريد الوصول في مسيرته، وتتمثل الاهداف الرئيسية التي ينوي القرض الشعبي الجزائري تحقيقها هي:

- الجودة؛

- المردودية؛
- الابتكار والتجديد.

وفي هدا الاطار تعتبر المعلومات مادة اولية اساسية لإدارة المؤسسات المصرفية حتى يستطيع القرض الشعبي الجزائري تحقيق اهدافه وتطلعاته، حيث لابد له من الحصول على المعلومات اكيدة كاملة وقابلة للاستغلال، حول الاسواق، ظروف عملها المنافسة، التكنولوجية ..الخ، فالذكاء الاقتصادي هو اداة للتطور والابداع وعامل اساسي للمنافسة .

وبهدف تحقيق المردودية والقدرة على الوفاء المطلوبة فان القرض الشعبي الجزائري اتبع استراتيجية نمو داخلي، من اجل تنمية حصته السوقية وتقوية مركزه المالي، كما اعتمد على التوجه الى فئة اجتماعية من المقتدرين ماليا والتوجه كذلك الى تقوية العلاقات مع العملاء، وتنويع الخدمات المقدمة [1].

## المطلب الثالث: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري _المسيلة_

### 1. تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري _المسيلة_

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من اجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة إلى الإجراءات والوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997.

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

## 2. الهيكل التنظيمي للوكالة :

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم :

### 2-1- المدير:

يعتبر مدير للبنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة.
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من اجل جلب اكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.
- التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين[1].
- التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

### 2-2- نائب المدير:

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من اجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالمسيلة.

**2-3- سكرتيرة المدير:**

تساعد المدير في المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجله وتوزعه على مختلف مصالح البنك.

**2-4- مسؤول المصلحة:**

إن مسؤول المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسؤول الأول على نشاط مصلحته.

من أجل رفع فعالية الوكالة وتسهيل عملية تسييرها ثم تقسيمها إلى المصالح التالية:

- مصلحة الإدارة.
- مصلحة المراقبة.
- مصلحة القروض.
- مصلحة العمليات الخارجية.
- مصلحة الصندوق.

**2-5- مصلحة الإدارة:** وهي المصلحة التي تقوم أساسا بالموظفين والزبائن.

- **بالموظفين:**

- وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك.
- التأمين على الموظفين.
- فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.
- إعطاء الوثائق اللازمة من اجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- التكلف بالعمال الجدد.

- **الخاص بالزبائن:**

- مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة....الخ
- وضع اليد على مال المدين.
- حجز الأموال في الحسابات.[1]

- في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب....الخ
- في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.
- في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.
- وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

ولكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما أصبح تابع الى مصلحة الصندوق.

**2-6- مصلحة المراقبة:** تعمل مصلحة المراقبة على:

- تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.
- مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.
- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.
- التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالمسيلة .

- المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
- التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
- التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

**2-7- مصلحة القروض:** تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

- فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.
- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي( حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.

**2-8- المصلحة الخارجية:** أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

**2-9- مصلحة الصندوق:** بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين:

- **قسم الشباك الأمامي:Front office** وهو الذي يعمل على:

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.
- القيام بعمليات الصرف والتحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بالسندات الضمان.
- استقبال أوامر الزبائن.

- **قسم الشباك الخلفي Back office:**

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.
- القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

✓ **الشباك:** وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

✓ بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.

✓ بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

✓ **المحفظة:** وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:

✓ الحصول على شيكات مصادق عليها.

✓ إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.

✓ أمر بالتحويل.

✓ **المقاصة:** ويكوون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

## المبحث الثاني : إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على انواع القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة وسنقوم بدراسة حالة تطبيقية لمعرفة كيفية تسيير مخاطر قرض.

### المطلب الاول :انواع القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري

ان تعدد العمليات البنكية وتعقدها ادى الى ظهور العديد من القروض اهمها نوعين هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار :

#### 1. قروض الاستغلال:

ان قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة ظرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة ايام الى بضعة شهور ولا تتجاوز سنة، تلجا المؤسسة لهذا النوع من القروض اذا ارادت تغطية احتياجات خزينتها او اذا ارادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود، كما تاخذ قروض الاستغلال عدة اشكال نذكر منها :

1-2-**قروض الصندوق** : تعرف قروض الصندوق بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة اي الحساب الجاري للزبون، وتتضمن:

1-2-1-**تسهيلات الصندوق** : تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والواردات للزبون، ان مدة هذا القرض قصيرة جدا (بضع ايام ) وقابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر )

1-2-2-**السحب على المكشوف** : يعرف السحب على المكشوف على انه تسهيل الصندوق لكن لمدة اطول قد تصل الى عدة شهور، ان السحب على المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله وهذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري

للزبون ويقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها والمعروفة وقد تصل الى سنة واحدة .

1-2-3- **القروض الموسمية** : يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي، مثلا: الزراعة، السياحة ...الخ، تقوم المؤسسة في هذه الحالة وفي الفترة المحددة بانفاق مصاريف كثيرة مع العلم ان المداخيل لا تحدث الا في فترة لاحقة ولكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف تلجا للبنك ليغطي كل مصاريفها .

1-3- **القروض بالالتزام:** يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بان تقوم بتعجيل مدخلات الاموال وتأجيل مخرجات الاموال من الصندوق، ويتم هذا الاعتماد حسب الاشكال التالية :

1-3-1- **الضمان الاحتياطي** :هو عبارة عن الالتزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون ويعتمد هنا بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية الخاصة بالمدين (زبون البنك) لصالح (المورد) ويكون على شكل توقيع منظمة على الورقة التجارية نفسها .

1-3-2- **الكفالة** :يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين ) لغيره الدائن يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو على عاتق زبونه في حالة عجز هذا الاخير عن الدفع لدائنه .

1-3-3- **القبول** : يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف اذ ان البنك يقوم بتادية خدمة للزبون دون منحه المبلغ ولكن بالتوقيع فقط.

- **مكونات ملف القرض :**

- حيث يحتوي ملف طلب القرض بالنسبة لقروض الاستغلال على :
- طلب خطي من طرف الزبون يحتوي على مبلغ القرض يكون ممضي من طرف صاحب المؤسسة .

- ميزانيات 3 سنوات الاخيرة تحتوي على طابع خزينة مديرية الضرائب مصحوبة بتقرير محافظ الحسابات اذا كانت شركة يفوق راس مالها عن 1000000000 دج.
- جدول حسابات النتائج .
- ميزانيات 3 سنوات قادمة تقديرية (جانب الاصول ،جانب المفهوم )
- مستخرج من سجل ضرائب. (ملحق رقم 01)
- ميزانية الاستغلال للسنة الحاضرة قابلة للتجديد .
- مخطط الخزينة .
- ميزانية حسابية حالية بالنسبة لطالبي القروض المودعة بعد السداسي الاول .
- شهادة انخراط لصندوق الضمان للأجراء وغير الأجراء.(ملحق رقم 02 و03)
- نسخة من عقد الملكية أو عقد الإيجار لمدة3 سنوات قابلة للتجديد.
- بطاقة تعريفية للمؤسسة.
- مؤهلات الشركاء إن كانت الشركة.
- مخطط العمل يشمل اتفاقيات والعقود المبرمة في حالة وجودها.(ملحق رقم04)
- عقد تأسيسي للشركة.
- نسخة من سجل تجاري يودع في3 نسخ ،نسخة للوكالة ونسخة للوكالة الجهوية ونسخة للمديرية العامة.

حيث تتم دراسة ملف القرض في مدة لا تتعدى15 يوم على مستوى الوكالة و15يوم على مستوى الوكالة الجهوية و 15يوم في المديرية العامة.ليتم اتخاذ القرار (القبول أو الرفض).

## 2. قروض الاستثمار:

توجه قروض الاستثمار لتمويل المحجوزات ووسائل الانتاج ،والتسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، وبصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلى:

2-1-**قروض متوسطة الأجل** : هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير وتجديد أجهزتها وتحقيق مخططاتها المتعلقة بتنمية حجم صادراتها ،تتراوح مدة القرض مع سنتين إلى خمسة سنوات وأحيانا سبع سنوات, يقدم هذا القرض غالبا إلى أصحاب الصناعة والتجارة والمقاولين والمصدرين شرط أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها على المصلحة العامة ويمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلى:

2-1-1- **قروض لتنفيذ المشاريع** : تحتاج المؤسسات من أجل تنفيذ المشاريع المختلفة إلى مجموعة وسائل لتمارس نشاطها أراضي، مباني.... إلخ.

2-1-2- **قروض لشراء تجهيزات:** تواجه المؤسسات في بعض الأحيان برنامج استثماري مهم ،خاصة إذا تعلق الأمر ببرنامج جديد فتحتاج إلى تمويلات لشراء التجهيزات التي تتوافق مع إنتاجها.

2-1-3- **قروض لتسديد الديون** : تقدم هذه القروض للمؤسسة عند آجال تسديد الديون عندما لا تكون قادرة على التسديد.

2-1-4- **قروض متوسطة الأجل غير معبئة** : حجم القروض المعبئة يمثل 3/2 من مجموع التمويلات البنكية وتمثل تقنية إنجاز هذا القرض في التنسيق في حساب خاص أو حساب جاري للمؤسسة المستفيدة وهي قروض لا يمكن إعادة تمويلها

2-1-5- **قروض متوسطة الأجل معبئة** :على خلاف القروض المعبئة تتركز على عامل التمويل.

2-2- **قروض طويلة الأجل** : تعتبر القروض طويلة من المصادر الثابتة التي تسمح للمؤسسة بوضع الأموال اللازمة تحت تصرفها لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل

المتمثلة في بناء المصانع، والحصول على تجهيزات... ،حيث تزيد مدة هذه القروض عن سبع سنوات أحيانا، ومرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة، ويستفيد من هذه القروض المؤسسات العامة والخاصة، حيث يتم هنا رهن عقاري، وقد أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض.

حيث يحتوي ملف طلب القرض بالنسبة للقروض الاستثمارية على:

- تقديم المشروع.
- دراسة تجارية للسوق (العرض والطلب).
- ميزانية تقديرية لمدة5 سنوات قادمة.
- فواتير نموذجية للعتاد المراد اقتناءه.
- جدول حسابات النتائج.
- مخطط تمويلي.
- شهادة الاعفاء من الضرائب على القيمة المضافة (إن وجدت).
- تقرير عن المشروع من طرف خبير البنك.
- عقود الملكية أو الإيجار.

**المطلب الثاني: إجراءات تسيير خطر قرض في حالة عدم السداد**

ان الاخطار الاساسية والمهمة بالنسبة للبنك تكمن في عدم مقدرة الزبون على تسديد اقساط القرض حيث يلجا البنك في هذه الحالة الى مجموعة من التدابير من اجل تسيير الخطر ومحاولة خفضه وتتمثل هذه التدابير في :

- الزيارة الميدانية للمشروع ومعرفة ادا كان المشروع لايزال نشطا.
- التحقق ومراقبة المعدات والادوات والتجهيزات المرهونة في المشروع

بعد ان يتم زيارة المشروع يقوم البنك باستدعاء المسير او صاحب المشروع لمعرفة الاسباب وراء هذه الازمة ويمكن تلخيص اهم هذه الاسباب في :

- الوضعية المالية الحالية للمؤسسة والخزينة العمومية.
- الوضعية الحالية للسوق من عرض وطلب لمعرفة التقلبات في اسعار الفائدة وكذلك وجود المنافسة التي تعتبر بدورها من العوامل المؤثرة على نجاح المشروع
- ظهور منتجات جديدة ذات جودة عالية
- وقوع الكوارث الطبيعية
- تأخر في الاجراءات الادارية والجمركية من اجل اقتناء السلع والخدمات
- تأخر سداد مستحقات او فواتير لدى زبائن المؤسسة
- كل هذه الاجراءات تكون مرفقة بأدلة وارقام واقعية

يقوم الزبون او المقترض باقتراح حلول للخروج من الأزمة مخطط الخروج من الازمة ويتمثل ذلك في :

- الحصول على قرض اخر من البنك لتغطية احتياجاته مع الزيادة في اجل تسديد القرض.
- تقديم ضمانات اخرى قادرة على تسديد اقساط القرض.

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط يقوم البنك بالخطوات التالية:

- بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك اعذارا الى الزبون في مدة لا تتعدى 30 يوم مصاحبا التأخير غرامة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي7%.
- في حالة استجابة الزبون للأعذار الاول يمكن للزبون ان يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الاول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها .

- في حالة عدم استجابة الزبون للأعذار الاول يقوم البنك بإرسال اعذار ثاني للزبون في مدة لا تتعدى 15 يوم قبل متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي .
- في حالة استجابة الزبون للأعذار الثاني تزداد الغرامة المالية .

في حالة عدم استجابة الزبون للأعذار الاخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد:

- اذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة اجراءات مثلا منح قرض اخر ...الخ .
- اذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد اقساط القرض فان البنك يقوم بالإجراءات التالية :

✓ تكوين ملف وتقديمه للعدالة من اجل التحصيل.
✓ في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا واتضح ان هذا الاخير قد افلس وعدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته (المشتريات بثمن القرض وهي معدات النشاط ) وكذلك الضمانات المقدمة من الزبون عن طريق استصدار امر لدى رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك
✓ في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون ان يطلب من البنك النظر في اعادة جدولة الدين
✓ في حالة عدم طلب الزبون اعادة جدولة دينه يقوم البنك ببيع ممتلكاته والضمانات المحجوزة عليها لاستعادة القرض كاملا .

## المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة Scoring بالوكالة محل الدراسية.

تمنح وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة أنواع متعددة من القروض بهدف جلب أكبر عدد ممكن من العملاء، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نوع واحد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة ألا وهو القرض العقاري، من خلال معرفة الضمانات المطلوبة وكيفية ملحه ومتابعته وكذلك التطرق إلى خطوات منح هذا النوع من القروض باستعمال طريقة Scoring بهذه الوكالة من أجل اتخاذ قرار منح القرض أم لا وهذا بغرض تقليل مخاطر الائتمان.

### المطلب الأول: الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي بوكالة CPA بالمسيلة.

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته الشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

وتعبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان، أما من الناحية الاقتصادية، فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا

والمشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات:

### 1. الضمانات الشخصية (غير الحقيقية)

وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المبين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أهم الضمانات:[1]

- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق؛
- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد؛
- الاعتراف بدين: هو عقد رسمي يحرر بمعرفة ضابط عمومي (الموثق) يعترف بموجبه طرف يتمثل في شخص المدين بأن عليه دين معين وثابت تجاه شخص آخر (الدائن) وذلك بحضور شاهين ممن تقبل شهادتهم، وبذلك يأخذ صفة الرسمية التي ينجر عنها أن يصبح ذلك العقد قابلا التنفيذ شأنه شأن الأحكام والقرارات القضائية المكتسبة لحجية الشيء المقتضى به وكذا السندات الرسمية، حيث يمكن للدائن متى حل أجل الدفع المتفق عليه في عقد الاعتراف بالدين أن يطلب من المدين الوفاء بما في ذمته من دين لصالحه.

كما يجب أن يوقع المستفيد من القرض وثيقة تأمين الإعسار لدى شركة ضمان القرض العقاري، والتأمين على الحياة لدى الشركة الوطنية للتأمين **(SAA)**، التأمين ضد حوادث المسكن لدى **IAD**، ويتحمل المستفيد من القرض مصاريف هذه التأمينات أو يمكن إدماجها في مبلغ القرض بطلب منه.

[1] معلومات من وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

### 2. الضمانات الحقيقية.

وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الحين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا المكين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- الرهن الحيازي: يضم الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.
- الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويجب أن يكون هذا الرهن من الدرجة الأولى وهناك نوعين من الرهن: الرهن الرسمي والرهن القانوني.

## المطلب الثاني: مراحل منح قرض بنكي من القرض الشعبي الجزائري ومتابعته.

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة وكيف تتم متابعته.

### 1. مراحل منح قرض بنكي من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

يتم منح القرض البنكي كما يلي:

أ. اتصالات بين المقترض والبنكي من أجل التفاوض.

ب.تقديم المقترض للملف الإداري والملف المالي:

- الملف الإداري والذي يتكون من الوثائق التالية:
- بطاقة إقامة؛
- بطاقة عائلية أو شخصية؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .

- شهادة الميلاد.
- الملف المالي والذي يتكون من الوثائق التالية:[1]
- عقد الملكية.
- شهادة النشاط (بالنسبة للتاجر)؛
- ميزانية السنوات الثلاثة الأخيرة (بالنسبة للمقاول)؛
- شهادة عمل وكشف الأجور للأشهر الثلاث الأخيرة (بالنسبة للعامل)،
- شهادة تسوية الوضعية تجاه CNAS و CASNOS.

ج. القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف البنك والنسب عموما هي:

- نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الاستثمارات
- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/∑ الديون؛
- نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة / ∑ الأصول؛
- نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة / الاستثمارات؛
- نسبة السيولة الخاصة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة /∑ الديون قصيرة الأجل.
- نسبة القدرة على السداد = ∑ الديون / الخصوم.
- نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / ∑ ديون قصيرة الأجل.
- نسبة الخزينة الآتية = قيم جاهزة / ∑ديون قصيرة الأجل.

د. القيام بالزيارة الميدانية، وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان، وعرض الملف على لجنة

[1] وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

القرض وذلك لإعطاء رأيها إما بالقبول أو بالرفض وهذا في آجال 3 أشهر من بداية تقديم الطلب، أي وجود حالتين:

- حالة الرفض: يرفض الطلب لعدة أسباب:
- السمعة السيئة؛
- علم صدق القوائم المالية؛
- الضمانات غير كافية؛
- نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين: مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض ومرة أخرى على مستوى المديرية العامة.
- حالة القبول: في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا الخطر علم السداد أو خطر معدل الفائدة، خطرا علم قابلية الضمانات التحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك ممطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول إهتلاك قرض العميل (جدول إهتلاك القرض) كما يلي:

**الجدول رقم (02): جدول اهتلاك القرض**

| المدة | أصل القرض في بداية المدة | الفائدة | الاهتلاك | الدفعة | أصل القرض في نهاية المدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | E | F | Am | A | E' |
| 2 | E' | F' | Am' | A' | E'' |
| 3 | E'' | . | . | . | . |
| N | . | . | . | . | 0 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من قبل وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

**حيث:**

- E: هي أصل القرض في بداية المدة.
- N: عدد السنوات.
- i: هي معدل الفائدة
- F: هي الفائدة حيث: F = E *i
- Am: هو الإهتلاك حيث: E / N (الإهتلاك – أصل القرض بداية المدة / عدد السنوات)؛
- A: هي الدفعة وتساوي الفائدة يضاف إليها الإهتلاك (A = Am + F )
- E': هي أصل القرض في نهاية المدة ويساوي أصل القرض في بداية المدة مطروح منه الإهتلاك (E'= E– Am )؛

وعند وصول الدفعة الأولى للسداد يتم إعلام المقترض ب8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، فإذا لم يسدد ما عليه خلال 3 أيام يرسل له البنك إنذارا، فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة مع إضافة عمولة التأخير وإظهار اسباب التأخير، فإذا لم يلتزم العميل ولم يسدد يقوم البنك بإلغاء جدول الإهتلاك الخاص بالعميل ويجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة مع إضافة الفوائد وعمولات التأخير كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلا لكونه ليس محل ثقة أما إذا أتي ومعه مبررات تأخيره بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ إليها البنك قبل اللجوء إلى القضاء، والذي يقوم بتحويل الضمان إلى سيولة لحق البنك ويعلن إفلاس المقترض.

**2. متابعة القرض البنكي من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة**

تتم متابعة القروض بالوكالة عبر الخطوات التالية:

أ. فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديدة .

ب. وضع حد أقصى للخصم؛

ج. تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض.

د. وضع البنك لمجموعة من الميكانزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات التجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون؛

هـ. تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي حل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها.

وفيما يلي جدول متابعة القروض:

**الجدول رقم (03):** جدول متابعة القرض من قبل القرض الشعبي الجزائري

| المجالات | أجل متفق عليه | آخر أجل التصريح |
|---|---|---|
| 1 | 28 فيفري | 31 مارس |
| 2 | 30 أفريل | 31 ماي |
| 3 | 30 جوان | 31 جويلية |
| 4 | 31 أوت | 30 سبتمبر |
| 5 | 30 أكتوبر | 30 نوفمبر |
| 6 | 31 ديسمبر | 30 جانفي |

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة CPA بالمسيلة

**المطلب الثالث: تطبيق خطوات طريقة العرض التنقيطي تمنع قرض بنكي عقاري بالوكالة محل الدراسة.**

لمنح قرض بنكي عقاري باستخدام طريقة التنقيط Scoring من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة يتم إتباع الخطوات التالية:[1]

أ. **الخطوة الأولى:** يقوم العامل الخاص بالقروض بالدخول لجهازه واختيار النظام الخاص بالقروض.

ب. **الخطوة الثانية:** بعد فتح النظام تظهر لنا في الشاشة تحتوي على مجموعة من الاختيارات نختار «SCORING»

ج. **الخطوة الثالثة:** تظهر لنا هذه المعطيات:

- شراء مسكن جديد ويرمز له بالرمز 011، حيث يكون هذا المسكن غير مدعم من قبل الدولة أو البنك، ويدفع عليه فائدة بنسبة 6.25 % وتكون فيه المساهمة بنسبة 10% وتتقسم إلى ثلاثة أجزاء:
- المساهمة الشخصية: أي أن يدخل المشروع بمبلغ خاص به وليس لأحد غيره (المال ملكه)؛
- مساهمة الصندوق الوطني للإعانة (CNL) بنسبة 70%؛
- القرض: المساهمة بنسبة 10%.
- شراء مسكن على المخطط ويرمز له بالرمز 012، هو أيضا غير مدعم تدفع عليه فائدة بنسبة 6.25%.

[1] وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة، مصلحة القروض.

- شراء مسكن ويرمز له بالرمز 013 (باقتناص الفرص): بمعنى شرائه بسعر منخفض في الوقت الحالي وبيعه بسعر أعلى في المستقبل؛
- بناء مسكن فردي ورمزه 014.
- تهيئة مسكن فردي ورمزه 015، أي أن يكون بإعادة إصلاحه أو إدخال عليه إصلاحات جديدة؛
- توسيع مسكن فردي ورمزه 016؛
- القرض العقاري المدعم ب 1% ورمزه 017، حيث يكون مدعم ب 1% بسبب أن الدخل يكون أقل من الأجر الأدنى المضمون 18000 دج .
- القرض العقاري المدعم ب 3% ورمزه 018، حيث يكون مدعم ب 3% لأن الدخل يكون أكبر بستة مرات من الأجر الأدنى المضمون، أي أن:

**الدخل = 18000 دج * 6 = 108000 دج.**

- شراء مسكن بالاتفاق مع بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، أو مع الصندوق الوطني التوفير والاحتياط (CNEP).

د. **الخطوة الرابعة:** يقوم باختيار واحدة من المعطيات السابقة الذكر؛

هـ. **الخطوة الخامسة:** بعد الاختيار يظهر له ملف التنقيط يقوم بإدخال المعطيات التالية:

- **إدخال المعطيات الأولية:**
- الاسم واللقب؛
- تاريخ ومكان الازدياد؛
- الجنس
- العنوان
- الوضعية العائلية: متزوج أو عازب؛

- هل هو مدخر أم لا.
- **إدخال المعطيات الأساسية:**

- السعر أو التكلفة: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض (كم يحتاج من أموال)؛
- **الدخل:** هو الأجر الشهري الذي يتقاضاه العميل من خلال مزاولة نشاط معين حيث يجب أن يكون عبارة عن أجر أدني مضمون أي أن لا يقل عن 18000 دج، لكي يتم الموافقة على دراسة الملف المقدم لطلب القرض لأن هذا العنصر مهما جدا في دراسة الملف بما أنه يعطي نظرة حول شخصية العميل هل بإمكانه رد القرض أم لا، وهل له القدرة على تسديد الأقساط التي تم تحديدها شهريا؛
- **الدخل المشترك:** هو الدخل الذي يكون في حالة عدم كفاية دخل الزوج يقوم الزوج بالطلب من البنك أن يقوم بدمج دخل زوجته مع دخله لهذا يسمى مشترك .
- **الدفع الشهري:** هي النسبة المقترحة من قبل البنك التي يتم تعيينها على دخل العميل لكي يحدد القيمة التي يجب عليه دفعها شهريا للبنك ؛
- **مدة القرض:** هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عملائه، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام: المدة القصيرة، المدة المتوسطة، المدة الطويلة .
- **سعر الفائدة:** يعرف على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة، وهي تختلف من بنك إلى أخر ويتم تحديدها وفقا لمبلغ القرض والمدة وشخصية العميل وكذلك تكلفة الأموال.

- **القرض الأقصى:** هو المبلغ الأقصى الذي يمكن للبنك أن يمنحه للعميل حيث يكون للبنك مسقف محدد لا يمكن تجاوزه .
- **مبلغ المساهمة:** ويتمثل في المساهمة الشخصية للمقترض وإعانة الدولة (CNL)؛
- **المبلغ المطلوب:** هو القيمة التي يريد العميل الحصول عليها والتي تقدم من أجلها إلى البنك وتكون في شكل قرض مع معدلات فائدة يتم تحديدها وفقا للبنك المانح للقرض؛
- المبلغ الممنوح: هو القيمة التي يمنحها البنك للعميل والذي وافق على إعطائها له بعد الدراسة المفصلة لملف القرض المقدم من طرف العميل حيث يلتزم هذا الأخير برد هذه القيمة في تاريخ الاستحقاق أوفي شكل أقساط وفقا للاتفاق بينهما مع نفع معدلات فائدة يحددها البنك وفق عدة معايير؛

و. **الخطوة السادسة:** بعد الخطوة السابقة وإتمام إدخال جميع المعطيات يظهر لنا ملف التنقيط الثاني ويحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمني يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون هل هذا الزبون قادر على تسديد مبلغ القرض أم هو عاجز لا يستطيع تسديد القرض الممنوح، وهذه العناصر هي: الدخل، الوظيفة، المساهمة الشخصية، أصل المساهمة الشخصية، الممتلكات، العمر. ومن خلال هذه العناصر الستة يتم إعطاء التنقيط اللازم لكل زبون، وهذا التنقيط يكون على أساس بطاقة التقييم (Fiche d'évaluation ) الخاصة بالوكالة كما يلي:

**الجدول رقم (04):** يوضح توزيع التنقيط حسب المعايير المعتمدة

| | |
|---|---|
| الدخل | 40 نقطة |
| الوظيفة | 20 نقطة |
| المساهمة الشخصية | 10 نقطة |
| أصل المساهمة الشخصية | 15 نقطة |
| الممتلكات | 10 نقطة |
| العمر | 5 نقطة |
| المجموع | 100 نقطة |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثيقة المقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة

- **الدخل (R):** التنقيط الذي يتم الحصول عليه من طرف البنك على دخله كما يلي:

- R > الأجر القاعدي *6 ⟵ 40 نقطة؛
- الأجر القاعدي *6 >R> الأجر القاعدي*4 ⟵ 30 نقطة
- الأجر القاعدي*4 = R > الأجر القاعدي *3 ⟵ 20 نقطة
- الأجر القاعدي 3 > R > الأجر القاعدي *2 ⟵ 10 نقطة؛
- R < الأجر القاعدي *2 ⟵ 0 نقطة.

حيث: الأجر القاعدي = 18000 دج.

- **الوظيفة:** أي القطاع الذي يعمل فيه الزبون، وهذا يسمح بقياس مدى استقرار الدخل والقدرة على سداد القرض، فالتنقيط يكون وفقا لما يلي:

- قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ⟵20 نقطة؛

- قطاع اقتصادي متغير، عقود مستقرة، مهن حرة ⟵ 15 نقطة
- قطاع اقتصادي مستقر، عقود غير مستقرة، مستقلين ⟵ 10 نقطة
- وظائف موسمية أو وظائف أخرى ⟵ 5 نقطة.

- **أصل المساهمات الشخصية:** التنقيط الذي يحصل عليه من خلال أصل أمواله الشخصية ويكون حسب ما يلي:

- ادخار ⟵ 15 نقطة
- مساعدة عائلية ⟵ 10 نقطة
- قرض ⟵ 5 نقطة.

- المساهمات الشخصية (AP): التنقيط الذي يحصل عليه من خلال قيمة أو نسبة مساهمته الشخصية وهذا وفقا لما يلي:

- $40\% < AP$ ⟵ 10 نقطة
  $30\% < AP < 40\%$ ⟵ 8 نقطة
  $10\% < AP < 30\%$ ⟵ 6 نقطة

- **الممتلكات:** التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال الأصول التي هي بحوزة طالب القرض في حالة عدم قدرته على السداد يتم بيعها في المزاد العلني واسترجاع قيمة القرض أي أخذ هذه الممتلكات كضمان على القرض ويجب أن تكون غير مرهونة الرهن من الدرجة الأول، ويتم التنقيط على أساس ما يلي:

- أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة؛
- أسهم، سندات ⟵ 8 نقطة
- سيارات، أثاث ذو قيمة ⟵64 نقطة.

- العمر (A): التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال سن الزبون كالتالي:

- $A < 30$ سنة ⟵ 54 نقطة؛
- 30 سنة $< A < 40$ سنة ⟵ 4 نقطة؛

- 40 سنة < A < 50 سنة ⟵ 34 نقطة
- 50 سنة < A < 70 سنة ⟵ 2 نقطة.

ز. **الخطوة السابعة:** وهي آخر الخطوات التي تتم في عملية القرض التنقيطي، حيث يتم تجميع تنقيط هذه العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون إن كان سليم أي قادر على تسديد مبلغ القرض وبالتالي يمكن منح له القرض دون أي مخاطر خاصة بمخاطر السداد، أو كان هذا الزبون عاجز أي ليس بإمكانه سداد مبلغ القرض لهذا فهناك خطر في منح له القرض.

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي السالفة الذكر على زبونين (حالتين) تقدما من أجل الاستفادة من قرض بنكي عقاري من طرف الوكالة وكانت الدراسة كما يلي:

**أ. الحالة الأولى (حالة القبول):**

تقدمت السيدة "XY" إلى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة قصد طلب قرض عقاري من البنك وذلك بهدف شراء مسكن على التصاميم، وبعد المقابلة التي تمت بينها وبين المكلف بالقروض في هذه الوكالة قدمت ملف كامل يحوي كافة الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجلة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه لهذه السيدة قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- الخطوة الأولى: قمنا بالدخول من خلال جهاز الكمبيوتر إلى النظام الخاص بالقروض.
- الخطوة الثانية: بعدما فتحنا النظام الخاص بالقروض تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا «SCORING».

- الخطوة الثالثة: ظهرت لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من طرف هذه السيدة وهو: شراء مسكن على التصاميم « الخطوة الرابعة: قمنا باختيار: شراء مسكن على المخطط (012)"؛
- الخطوة الخامسة: بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:
- **إدخال المعطيات الأولية**

- الاسم: X
- اللقب: Y
- تاريخ الازدياد: 1955/10/02
- مكان الازدياد: المسيلة
- الجنس: أنثى
- العنوان: المسيلة
- الوضعية العائلية: متزوجة
- مدخرة: نعم لا

- **إدخال المعطيات الأساسية:**

- السعر أو التكلفة: 1651110.00دج
- الدخل: 28941.31 دج
- الدخل المشترك: لا يوجد؟
- الدفع الشهري: 33%
- مدة القرض: 11 سنة؛
- سعر الفائدة: 6.25 %
- القرض الأقصى: 905768.72 دج
- مبلغ الساهمة: 1000000.00دج

- المبلغ المطلوب: 651110.00 دج
- المبلغ الممنوح: 651110.00 دج؛

- الخطوة السادسة: بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمني يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر كما يلي:

- **الدخل:** بما أن الدخل = 28941.31 دج فإن:

**الأجر القاعدي *3 >R> الأجر القاعدي *1** ⟵ 10 نقطة.

- **الوظيفة:** بما أن القطاع الذي تنتمي إليه هو:

**قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة** ⟵ **20 نقطة.**

- **أصل المساهمات الشخصية:** وفقا لوصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمة الشخصية هي عبارة عن قرض وبالتالي:

**قرض** ⟵ **54 نقطة.**

- المساهمة الشخصية: قدرت مساهمة هذه السيدة ب 1000000.00 دج، أي:

**AP > 40%** ⟵ **10 نقطة.**

- الممتلكات: إن الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف هذه السيدة للبنك عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كما يلي:

**أراضي، منزل، محل تجاري** ⟵ **10 نقطة.**

- العمر: بما أن هذه السيدة تبلغ من العمر 61 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

**50سنة < A > 70 سنة** ⟵ **2 نقطة.**

- الخطوة السابعة: في هذه الخطوة قمنا بتجميع تنقيط العناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون كما يلي:

**10 + 20 +5+ 10 + 10 + 2 = 57 نقطة.**

بما أن مجموع النقط يساوي 100/57 نقطة أي أكبر من 50 ومساهمة هذه السيدة تتكون من المساهمة الشخصية ب50% وإعانة الدولة (CNL) ب50% كالآتي:

المساهمة = المساهمة الشخصية (50%) + إعانة الدولة CNL (50%)

المساهمة = 500000.00 دج + 500000.00 دج = 1000000.00 دج

أما مخطط التمويل الخاص بهذه السيدة يكون كما يلي:

مخطط التمويل – المساهمة الشخصية + إعانة الدولة (CNL) + القرض البنكي مخطط التمويل = 500000.00 دج + 500000.00 دج + 651110.00 دج

= 1651110.00 دج (سعر المسكن).

أي أن مخطط التمويل يعادل سعر المسكن ( 1651110.00 دج) المراد شراءه فهذا يعني أن القرار يكون بقبول طلب هذه السيدة القرض العقاري من طرف البنك دون أي مخاطر خاصة بمخاطر السداد، ومن ثم يتم إصدار وثيقة بقبول منح القرض العقاري والتي تدعي ب "إشعار بالقبول"، وكذلك وثيقة تقييم العناصر الستة السابقة التي ترفق بملف هذه السيدة والتي تسمى ب "بطاقة التقييم.

**ب. الحالة الثانية (حالة الرفض):**

تقدم السيد "AZ" إلى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة قصد طلب قرض عقاري من البنك وذلك بهدف شراء مسكن على التصاميم، وبعد المقابلة التي تمت بينه وبين المكلف بالقروض في هذه الوكالة قدم ملف كامل يحوي كافة الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض من علمه لهذا الزبون قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

– الخطوة الأولى: قمنا بالدخول من خلال جهاز الكمبيوتر إلى النظام الخاص بالقروض.

- الخطوة الثانية: بعدما فتحنا النظام الخاص بالقروض تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا «SCORING».
- الخطوة الثالثة: ظهرت لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من طرف هذه السيدة وهو: شراء مسكن على التصاميم « الخطوة الرابعة: قمنا باختيار: شراء مسكن على المخطط (012)"
- الخطوة الخامسة: بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:

- إدخال المعطيات الأولية:
  - الاسم: A
  - اللقب: Z
  - تاريخ الازدياد: 1961/01/01
  - مكان الازدياد: أم البواقي
  - الجنس: ذكر
  - العنوان: المسيلة
  - الوضعية العائلية: عازب
  - مدخرة: نعم لا
- **إدخال المعطيات الأساسية:**
  - السعر أو التكلفة: 2800000.00 دج
  - الدخل: 19000.00 دج
  - الدخل المشترك: لا يوجد؟
  - الدفع الشهري: 33%
  - مدة القرض: 15 سنة
  - سعر الفائدة: 6.25%

- القرض الأقصى: 726825.90 دج
- مبلغ المساهمة: 1400000.00 دج
- المبلغ المطلوب: 1400000.00 دج
- المبلغ الممنوح: 726825.90 دج

- الخطوة السادسة: بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمني يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر كما يلي:

- الدخل: بما أن الدخل – 19000.00 دج فإن:

**R > الأجر القاعدي* 2 ⟵ نقطة.**

- الوظيفة: بما أن القطاع الذي تنتمي إليه هو:

قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة.

- أصل المساهمات الشخصية، وفقا لوصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمة الشخصية هي عبارة عن مساعدة عائلية وبالتالي:

مساعدة عائلية ⟵ 10 نقطة.

- المساهمة الشخصية: قدرت مساهمة هذا الزبون ب 1400000.00 دج، أي:

40% < AP ⟵ 10 نقطة.

- الممتلكات: إن الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف هذا الزبون للبنك عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كما يلي:

أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة.

- العمر: بما أن هذا الزبون يبلغ من العمر 55 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

50سنة < A < 70 سنة ⟵ 2 نقطة.

- الخطوة السابعة: في هذه الخطوة قمنا بتجميع تنقيط العناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون كما يلي:

0 + 20 + 10 + 10 + 10 + 2 = 52 نقطة.

بما أن مجموع النقط يساوي 100/52 نقطة إلا أن مساهمة هذا الزبون تتكون من المساهمة الشخصية ب50% وإعانة الدولة (CNL) ب50% كالآتي:

- ✓ المساهمة = المساهمة الشخصية (50%) + إعانة الدولة CNL (50%)
- ✓ المساهمة= 700000.00دج+700000.00دج= 1400000.00دج.

أما مخطط التمويل الخاص بهذا الزبون يكون كما يلي:

مخطط التمويل – المساهمة الشخصية + إعانة الدولة (CNL) + القرض البنكي

مخطط التمويل = 700000.00 دج + 700000.00 دج + 726825.90دج= 2126825.90 دج

سعر المسكن = 2800000.00 دج

أي أن مخطط التمويل لا يعادل سعر المسكن المراد شراءه بفرق قيمة 673174.10 دج فهذا يعني أن القرار يكون برفض طلب هذا الزبون للقرض العقاري من طرف البنك لأن هناك فارق بين ثمن المسكن ومخطط التمويل الخاص به وبالتالي يتوجب على طالب القرض القيام بتسديد هذا الفارق كشرط القبول طلبه من قبل البنك.

فمن خلال دراستنا التطبيقية هذه قمنا بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على حالتين حيث كانت الحالة الأولى بقبول منح القرض للزبون الطالب القرض العقاري من طرف الوكالة، أما الحالة الثانية فكانت بقرار رفض طلب الزبون للقرض المطلوب وهذا من أجل محاولة تقليل خطر عدم سداد القرض خطر الائتمان.

## المبحث الرابع: تطبيق لبعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تطبيق بعض نماذج القرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها في الجاني النظري على الميزانية المحاسبية الخاصة بمؤسسة الغرف الصحراوية "CABAM" السنة 2012، المتواجدة بولاية المسيلة، والتي تقدمت إلى بنك القرض الشعبي الجزائري من الأجل الاستفادة من قرض بنكي، ولمعرفة وضعية هذه المؤسسة (عاجزة أو سليمة) والتنبؤ بخطر القرض قمنا من خلال دراستا التطبيقية التي أجريناها على مستوى هذا البنك بمحاولة التعرف على حالة مؤسسة "CABAM" وهذا من خلال النسب المالية المعتمد عليها في كل نموذج من نماذج القرض التنقيطي.

تعتبر مؤسسة إنتاج الغرف الصحراوية "CABAM" مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تنتمي إلى المجمع الصناعي للخشب برأسمال قدره 300000000.00 دج، وأنشأت في مارس 1998 منبثقة عن الوحدة الوطنية للتجارة العامة والبناء الجاهز ENMGP، والتي بدورها جاءت بعد إعادة الهيكلة المؤسسة الفلين والخشب SNLB عام 1968.

بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM" بالمسيلة والتي تحتوي على الميزانية المحاسبية الخاصة بها قمنا بتطبيق كل من نموذج ألتمان ونموذج كونان وهولدار وكذا نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا على هذه الميزانية التي تتكون من:

- ميزانية الأصول.
- ميزانية الخصوم.
- جدول حسابات النتائج.

### المطلب الأول: نموذج ألتمان Altman.

حيث اعتمد ألتمان في نموذجه على معادلة تتكون من 5 نسب مالية كما يلي:

$$Z = 0.012\ X_1 + 0.014\ X_2 + 0.033\ X_3 + 0.006\ X_4 + 0.999\ X_5 - 2.675$$

وبتطبيق هذا النموذج على الميزانية المحاسبية لمؤسسة CABAM من أجل معرفة وضعية هذه المؤسسة إن كانت سليمة أي قادرة على سداد مبلغ القرض في الآجال المحددة، أو عاجزة غير قادرة على سداد القرض، ويتم التطبيق من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (05):** حساب نسب نموذج ألتمان Altman

| النسبة | التطبيق |
|---|---|
| X1- رأسمال العامل/ مجموع الأصول | =X1<br>0.246-3047883005.40/750095769.81 |
| X2= احتياطات / مجموع الأصول | =X2<br>0.036=3047883005.40/110064369.87 |
| X3= الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول | =X3<br>0.055-3047883005.40,169380593.25 |
| X4= الأموال الخاصة / مجموع الديون | =X4 2.107=980930942.562066952062.84 |
| X5 = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول | =X5<br>0.327=3047883005.40/999678015.34 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM' بالمسيلة

حيث:

- رأسمال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛
- مجموع الديون = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية.

وبتعويض هذه النسب التي قمنا بحسابها في المعادلة السابقة نجد:

$$Z = 0.012*(0.246) + 0.014*(0.036) + 0.033* (0.055) + 0.006* (2.107) + 0.999*(0.327) - 2.675$$

$$Z = 0.0029 + 0.0005 + 0.0018 + 0.0126+ 0.326 - 2.675$$

$$Z = -2.331$$

حيث Z هي النقطة التمييزية بين المؤسسة السليمة والمؤسسة العاجزة كما يلي:

إذا كان: Z> 2.67 فإن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛

إذا كان: Z < 1.81 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛

أما إذا كان: 2.67 > Z > 1.81 حالة المؤسسة غير متأكد منها.

بما أن Z= - 2.331 =Z≤ 1.81 أي فالنموذج يتوقع أن هذه المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس أي عاجزة عن تسديد مبلغ القرض حسب هذا النموذج، وبالتالي هناك احتمال تعرض البنك لخطر عدم مداد القرض.

**المطلب الثاني: نموذج كونان وهولدار Conan & Holder .**

كما اعتمد كونان" و"هولدار" في نموذجهما على معادلة مكونة من 5 نسب مالية

$$\mathbf{Z = 0,24\ R_1 + 0,22\ R_2 + 0,16\ R_3 - 0,87\ R_4 - 0,1\ R_5}$$

نقوم بتطبيق نموذج كونان" و"هولدار" على الميزانية المحاسبية لمؤسسة CABAM للغرف الصحراوية بغية معرفة إن كانت هذه المؤسسة سليمة أو عاجزة على سداد المبلغ المقترض، وهذا من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (06):** حساب نسب نموذج كونان وهولدار Conan & Holder

| النسبة | التطبيق |
|---|---|
| R1– الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون | 0.172=980930942.56/169380593.25= R1 |
| R2– الأموال الدائمة / مجموع الميزانية | 0.697=3047883005.40/2125885883.24 =R2 |
| R3= قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموعة الميزانية | =R3 0.48=3047883005.40/((0÷148311819.88)+0) |
| R4– مصاريف مالية / رقم الأعمال/ خارج الرسم | 0.012=999678015.34/12306008.61=R4 |
| R5=مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة | 0.534=401185344.58/214498717.23=R45 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM"

حيث:

- مجموع الميزانية = الأصول الجارية + الأصول غير الجارية؛

= الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية؛

- الأموال الدائمة – الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية؛
- قيم جاهزة = الصندوق + بنوك والحسابات الجارية؛

وبتعويض هذه النسب في المعادلة أعلاه نجد قيمة Z التمييزية كما يلي:

$$Z = 0,24^* (0.172) + 0,22^* (0.697) + 0,16^*(0.048) - 0,87^* (0.012) - 0,\ 1^*(0.534)$$

$$Z = 0.041 + 0.153 + 0.007 - 0.010 - 0.053$$

$$Z = 0.138$$

وعليه يتم الحكم على هذه المؤسسة كما يلي:

$Z < 4$: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65 %.

$Z > 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز اقل من 35 %.

$4 \leq Z \leq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

وبما أن $Z = 0.138$ أي $4 > 2$ فالنموذج يتوقع أن هذه المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز اكبر من 65 %، وبالتالي هناك خطر في منح القرض لهذه المؤسسة.

**المطلب الثالث: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.**

لبنك استخدم نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا معادلة تتكون من 8 نسب مالية كما يلي:

$$\mathbf{Z = - 1.255\ Y_1 + 2.003\ Y_2 - 0.824\ Y_3 + 5.221\ Y_4 - 0.689\ Y_5 - 1.164\ Y_6 + 0.706\ Y_7 + 1.408\ Y_8 - 85.44}$$

من أجل الحكم على وضعية مؤسسة "CABAM" إن كانت عاجزة أو سليمة في تسديد مبلغ القرض حسب نموذج مركزية الميزانية المحاسبية الخاصة بهذه المؤسسة على النحو التالي:

**الجدول رقم (07):** حساب نسب نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

| النسبة | التطبيق |
|---|---|
| Y1- مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية | =Y1<br>12306008.61 = 107749658.95 /0.114 |
| Y2= الأموال الدائمة / إجمالي الاستثمارات/ احتياجات رأس المال العامل | Y2=<br>1=750095769.81+1375790113.43/2125885883.24 |
| Y3 = قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية | = Y3<br>1.107=980930942.56/1086295369.31 |
| Y4= الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم | =Y4<br>0.169-999678015.34/169380593.25 |
| Y5= ديون تجارية/ مشتريات خاضعة للرسم | =Y5<br>1.150=801215727.91/921997122.16 |
| Y6= التغير في القيمة المضافة (ن - (ن-1))/ القيمة المضافة (ن - 1) | =Y6<br>/(374310599.9-401185354.58)<br>0.071=374310599.9 |

| | |
|---|---|
| Y7 = أشغال قيد الإنجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة | Y7 = /(0+742037282.96+0) 0.648 =1143852410.18 |
| Y8= أصول ثابتة / القيمة المضافة | Y8= 3.429−401185354.58/1375790113.43 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة "CABAM" بالمسيلة

حيث:

- احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛
- قدرة التمويل الذاتي – الإهتلاكات والمؤونات + نتيجة الدورة
- مشتريات خاضعة للرسم = مشتريات *1.17.

نقوم بتعويض نسب هذا النموذج في المعادلة الخاصة به كالآتي:

**Z = - 1.255* (0.114) + 2.003* (1) - 0.824* (1.107) + 5.221*(0.169) - 0.689* (1.150) - 1.164* (0.071) + 0.706* (0.648) + 1.408 * (3.429) - 85.44**

**Z = - 0.143 +1- 0.912 + 0.882 - 0.792 - 0.082+ 0.457+ 4.828 - 85.44**

**Z = - 80.202**

وقاعدة التصنيف حسب هذا النموذج تكون كما يلي:

إذا كان: Z< -0.250 فإن المؤسسة غير جيدة أي مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.2 %؛

$0.125 \leq Z \leq 0.250$ – فإن المؤسسة مشكوك فيها أي مدين تحت الرقابة باحتمال عجز قدره 46.3%

وإذا كان: $Z > 0.125$ فإن المؤسسة جيدة أي مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز قدره 21.8%.

بما أن $Z = -80.202$ أي $Z < -0.250$ فإن النموذج يتوقع بأن هذه المؤسسة في وضعية غير جيدة باحتمال عجز قدره 87.2 %.

وبعد العملية التطبيقية التي قمنا بها لنماذج القرض التنقيطي والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم على الميزانية المحاسبية لمؤسسة "CABAM" الطالبة للقرض من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي وهذا من أجل التنبؤ بقدرة أو عجز هذه المؤسسة على سداد مبلغ القرض، تبين لنا بعد التطبيق ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها أنها عاجزة عن التسديد أي احتمال تعرض البنك في هذه الحالة لخطر عدم سداد القرض، وبالتالي يجب على البنك اتخاذ قرار عدم منح القرض لهذه المؤسسة لتفادي الوقوع في مخاطر الائتمان والتي قد تؤدي به إلى تحقق مخاطر بنكية أخرى.

## خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين البنوك التي تستخدم طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطرة الائتمانية، لأن عملية اتخاذ قرار الإقراض يقترن أساسا بعنصر المخاطر خاصة في مجال منح القروض، ولتجنب هذه المخاطرة فإنه يتعين على متخذي قرار الإقراض في البنوك اتخاذ القرار الصائب من خلال الاعتماد الكبير على هذه الطريقة التي تعتبر من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرار على مستوى البنوك، لكونها تعمل على التقليل من خسارة القروض الممنوحة لما يضمن اختيار أفضل لقرار الإقراض.

ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية والنتائج المتحصل عليها يتضح لنا مدى فعالية طريق القرض التنقيطي وسهولة تطبيقها على الميدان ما يساعد البنك على اتخاذ قرار الإقراض المناسب.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

لا يوجد بنك تجاري يمكن أن يستثمر في أعماله دون أن يتعرض لبعض القروض الموجهة للمخاطر ومن أجل تفادي تلك المخاطر يجب على البنك التمييز بين المؤسسات السليمة القادرة على التسديد والمؤسسات العاجزة غير القادرة على التسديد.

وتستعمل معظم البنوك التجارية الجزائرية الطرق الكلاسيكية في تحديد الحالة المالية للزبون ومن ثم اتخاذ قرار منح القروض، وظهرت طرق حديثة من شأنها التقليل من ذلك ومن أهم هذه الطرق طريقة القرض التنقيطي والتي بإمكانها التقليل من المخاطر والمساهمة مع طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في مواكبة التحديات الجديدة ومسايرة الطلبات الجديدة.

**اختبار صحة الفرضيات:**

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها عند طرح اشكالية البحث وهي:

- ✓ تعتبر مسألة إدارة المخاطر الائتمانية الشغل الشاغل للبنوك في الوقت الحالي وذلك كون أن الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية من شانها أن تؤدي إلى زيادة مردودية البنك ومن ثم زيادة تنافسيتها وحصتها السوقية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ طريقة القرض التنقيطي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد على معرفة الحالة المالية للمؤسسة إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تحقيق المراقبة وتوقع عجز المقترضين وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ معظم البنوك في الجزائر لا تستخدم طريقة القرض التنقيطي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ مهما بلغت فعالية الطريقة المستعملة فإنه يجب الاعتراف بأنه لا يمكن أبدا الغاء المخاطرة بصفة كلية وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن وهذا ما تم تأكيد الفرضية.

**نتائج الدراسة:**

- المخاطرة ملازمة لأي نشاط من نشاطات البنوك.
- استخدام المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية ضروري في قاعدة المعطيات والتي بإمكانها التقليل من نسبة الخطأ في التقدير.
- يعتبر نموذج القرض التنقيطي من بين النماذج التي لها دور هام في الحكم على طلبات القروض لدى البنوك التجارية.
- النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية دليل على نجاعة طريقة القرض التنقيطي في التميز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.
- ان استخدام طريقة القرض التنقيطي من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة حيث تعطي لكل مؤسسة وضعها المالي.

**التوصيات:**

- عدم التساهل مع موضوع القروض إذ يجب متابعته من تاريخ تقديمه إلى غاية تاريخ استحقاقه.
- توفير خبرات بنكية قادرة على إدارة البنوك وفق أساليب متقدمة مواكبة لتطورات التي يشهدها النظام البنكي العالمي.
- بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه، وذلك تمهيدا لتطبيق طريقة القرض التنقيطي في المجال البنكي من شأنه أنن يساعد البنك على التمييز بين المؤسسات السليمة وكذلك العاجزة بدلا من استعمال الأساليب التقليدية كأسلوب التحليل المالي.

**آفاق الدراسة:**

يبقى المجال مفتوحا للباحثين في هذا الموضوع حيث نتمنى إجراء المزيد من الدراسات حول طريقة القرض التنقيطي لذلك تظهر من خلال ما أوردناه في البحث آفاق وإشكاليات جديدة يمكن ان تكون محاور البحوث المستقبلية ونوردها فيما يلي:

- المفاضلة بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية.
- أهمية ودور الطرق الاحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض بالبنوك التجارية.

# المراجع

**قائمة المراجع:**

## أولا: باللغة العربية

### 1. الكتب باللغة العربية

1-حسين سمير عشيش، " التحليل الائتماني "، مكتبة المجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

2-شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2، 2000.

3-عبد الرزاق خباية، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

4-أحمد صلاح عطية: محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية 2003.

5-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية وطرق المحاسبة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.

6-طارق راشد الشمري، إدارة المصارف والتطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000÷، عمان، الأردن، 2009.

7-حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2000.

8-عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000.

9-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ( أفراد_ إدارات_ شركات_ بنوك) دار الجامعة، الإسكندرية، 2007.

10- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط1، الأردن، عمان، 2012.

11- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المحارف، الإسكندرية، 2005.

**2. المذكرات والأطروحات**

1-طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

2-صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008.

3-أمينة بوزيدي، دور إدارة المخاطر في تفعيل الأداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

4-قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

5-العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

6-بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2016/ 2017.

**3. : المجلات والملتقيات**

1-محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة 18 - 16 أفريل 2017.

2-فوزي غرابية، استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، محلة الدراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، الجامعة الأردنية بعمان، العدد 08، مجلد 14، 1987.

3-كمال رزيق، فريد كورتل، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية، جامعة فيلاديفيا الأردنية المنعقد في الفترة ما بين 4-2007/07/5.

4-عبد العزيز شرابي، محمد بلوطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، محلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد02، 2004.

5-مزياني نور الدين، و آخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة الجزائر، 27-28 جانفي 2009.

6-كمال رزق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05-06 أفريل 2012.

7-حاتم كريم بلجاوي، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية، محلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، سنة 2017.

8-مكيد علي بن عياد فريدية، تقييم مخاطر القروض البنكية بمدخل إحصائي- جامعة المدية، مجلة المعارف العلمية المحكمة، العدد 24 جوان 2016.

9-محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، محلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، 2012.

**ثانيا: باللغة الأجنبية**

1. Sylvie conssergeurs, la banque: structure, marché, gestion, édition Dalloz, paris,1996
2. Dominique bois, introduction la méthode de scores : les difficultés financier des exploitations agricoles.
3. Hervé Hutin, ia gestion financière, Paris, éditions d'organisttions, 2000.
4. N.van praage,le crédit management et le crédit scoring Ed, économie, paris.

**المواقع الالكترونية:**

1. WWW.Eqtissadblogspot.com;

**الملخص :**

تسعى البنوك دائما إلى التقليل من المخاطر البنكية التي يواجهها البنك بشكل يومي وخاصة في مجال منح القروض، والذي يعتبر العائق الأكبر للبنك وعليه لجأت معظم البنوك إلى تطبيق بعض الطرق الإحصائية للتقليل من هذه المخاطر البنكية كأدوات التحليل المالي التي تعتبر من الطرق التقليدية في إدارة المخاطر البنكية.

إلا أنه يبقى مجاله محدود، لهذا لجأت البنوك إلى البحث عن طرق إحصائية حديثة معتمدة بشكل كبير في الدول المتقدمة والمتمثل في طريقة القرض التنقيطي كطريقة جديدة للتمييز بين المؤسسات العاجزة والمؤسسات السليمة والذي على أساسه يتم اتخاذ قرار منح القرض قرار معقد وصعب حيث أن القرار الخاطئ في منح القرض يعود على البنك بنتائج سلبية يتحملها بدفعة من الخسائر.

ولقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لطريقة القرض التنقيطي حيث وقع اختيارنا على أحد هذه البنوك ألا وهو بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة المسيلة، ولقد تم التوصل إلى أن طريقة القرض التنقيطي هو من بين الطرق المستعملة في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية عن طريق تطبيق مختلف النماذج المرتبطة بها التي على أساسها يتم اتخاذ قار منح القرض من عدمه والتمييز بين المؤسسات الطالبة للقرض.

**الكلمات المفتاحية:** القروض البنكية، إدارة المخاطر الائتمانية، القرض التنقيطي، نماذج القرض التنقيطي.

**Résumé:**

Les banques s'efforcent toujours de réduire les risques bancaires auxquels la banque est confrontée au quotidien, en particulier dans le domaine de l'octroi de crédits, qui est le plus gros obstacle pour la banque, et la plupart des banques ont donc eu recours à certaines méthodes statistiques pour réduire ces risques bancaires en tant qu'outils d'analyse financière considérés comme l'une des méthodes traditionnelles de gestion des risques bancaires. .

Cependant, son champ d'application reste limité, de sorte que les banques ont eu recours à la recherche de méthodes statistiques modernes largement adoptées dans les pays développés, représentées par la méthode du prêt par pointage comme une nouvelle façon de distinguer entre les institutions incapables et les institutions solides sur la base desquelles la décision d'octroyer le prêt est prise une décision complexe et difficile comme une mauvaise décision en L'octroi du prêt donne à la banque des conséquences négatives qu'elle supportera avec un lot de pertes.

Nous avons tenté dans cette étude d'éclairer dans quelle mesure les banques commerciales algériennes appliquent la méthode du prêt de pointage, car nous avons choisi l'une de ces banques, à savoir la Banque populaire algérienne de prêt, l'Agence de Messila, et il a été conclu que la méthode du prêt de pointage fait partie des méthodes utilisées pour prédire le risque de crédit. En appliquant les différents modèles associés sur la base desquels la décision d'octroi du prêt est prise ou non, et différencier les institutions sollicitant le prêt.

**Mots clés**: prêts bancaires, gestion du risque de crédit, prêt de pointage, modèles de spécification de prêt.